سياسة البرنامج
بشأن المساواة بين الجنسين لعام 2022

المشاورة غير الرسمية الثالثة

9 ديسمبر/كانون الأول 2021

برنامج الأغذية العالمي
روما، إيطاليا

موجز تنفيذي

يتطلع برنامج الأغذية العالمي (البرنامج) إلى عالم خال من الجوع تتحقق فيه المساواة للجميع في الفرص وفي الحصول على الموارد والتأثير في القرارات التي تحدد معالم حياتهم، بما في ذلك كأفراد داخل الأسرة وضمن المجتمع المحلي والمجتمع ككل. وبالنسبة **للبرنامج**، يمثل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أمرا أساسيا للوفاء بولايته المتمثلة في إنقاذ الأرواح وتغيير الحياة والقضاء في الوقت نفسه على الجوع في العالم.

وتستند سياسة **البرنامج** الجديدة هذه بشأن المساواة بين الجنسين إلى العديد من النجاحات التي تحققت فيما يخص سد الفجوة بين الجنسين في مجالي الأمن الغذائي والتغذية. وتعكس هذه السياسة، التي تُشكّل ثمرة مشاورات واسعة النطاق مع أصحاب المصلحة في **البرنامج**، الصوت الجماعي **للبرنامج**. وتَعتمد قدرة **البرنامج** على تحقيق أهدافه الاستراتيجية على قدرته على تقديم المساعدة الغذائية والتغذوية التي تستجيب لمختلف احتياجات وأولويات وتجارب النساء والرجال والبنات والأولاد الذين يعمل معهم. **والهدف من هذه السياسة هو ضمان النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.**

وتسترشد السياسة الجديدة بالدروس المستخلصة من تنفيذ سياسة المساواة بين الجنسين (2015-2020) وتقييمها. وأظهرت التجربة أن أهداف السياسة السابقة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين قد اعتُمدت في المنظمة بوصفها المبادئ الأساسية التي توجّه إدماج المنظور الجنساني في برامج **البرنامج**. وتقوم سياسة المساواة بين الجنسين الجديدة بإعادة تحديد هذه المجالات وتوسيع نطاقها، وباتت تُعرف بالأولويات الأربع وهي: المشاركة المعززة والمنصفة؛ وتعزيز القيادة وصنع القرارات؛ وتحسين الحماية لضمان السلامة والكرامة وإتاحة الفرص المجدية؛ واتخاذ إجراءات تحويلية تفضي إلى تغيير المعايير الاجتماعية والحواجز الهيكلية. وعند تحديد هذه الأولويات، رفع **البرنامج** مستوى الطموح فيما يخص أهداف السياسة الجديدة بغية التغلب على الحواجز النظامية التي لا تزال تفاقم أوجه عدم المساواة بين الجنسين في مجالي الأمن الغذائي والتغذية. وهذه الأهداف هي التالية:

أولا- ضمان تكافؤ الفرص فيما يخص الانتفاع بالأمن الغذائي والتغذية والتحكم فيهما.

ثانيا- التصدي للأسباب الجذرية لمظاهر عدم المساواة بين الجنسين التي تؤثر على الأمن الغذائي والتغذية.

ثالثا- تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء والبنات في مجالي الأمن الغذائي والتغذية.

ويدعم **البرنامج** نهجا محوره الإنسان. وهذا يعني أن **البرنامج** يشجع التنوع والإدماج والمساواة بين الجنسين من خلال السعي إلى الاستجابة مباشرة لآراء السكان المتضررين وأفضلياتهم وأولوياتهم. وسيحرص **البرنامج** على تهيئة بيئات تشاركية تمكّن الناس من تحديد معالم حياتهم وتقديم المساعدة التي تأخذ في الاعتبار تطلعاتهم الطويلة الأجل وتلبي احتياجاتهم العاجلة في الوقت ذاته. وفي حين تولّد حالات الطوارئ مخاطر يمكن أن تؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة، فإن انهيار الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية يمكن أيضا أن يولّد في كثير من الأحيان فرصا فريدة لإحداث تغيير. ومن خلال هذه السياسة، يقرّ **البرنامج** بأن مبدأ "عدم الإضرار" ومسألة النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هما أمران جوهريان لأي استجابة إنسانية.

إن مراعاة الاعتبارات الجنسانية عند تخطيط وتقديم المساعدة الطارئة والإنسانية تمكّن **البرنامج** من تحديد الفرص المتاحة لتحويل السلوكيات التمييزية القائمة على نوع الجنس، والمعايير الاجتماعية، والحواجز الهيكلية من أجل الحد من أوجه عدم المساواة. وتسمح أيضا **للبرنامج** بإيلاء الأولوية للسلامة والكرامة وتجنّب الإضرار وتيسير الحصول على الخدمات والمساعدة التي تناسب وتراعي خيارات واحتياجات الفئات المتنوعة[1] التي يتعامل معها **البرنامج**. وسيفترض ذلك العمل بشكل وثيق مع الجهات الشريكة على الصعيد الدولي والوطني والمحلي من أجل تحديد العقبات وتذليلها لضمان عدم ترك أحد خلف الركب.

---

[1] التنوع هو مجموعة الاختلافات في الصفات التي يمكن أن تؤثر على احتمال استبعاد فرد أو مجموعة أفراد من تدخلات **البرنامج** أو إغفالهم فيها، وتشمل على سبيل المثال لا الحصر الجنس والسن والإعاقة والعرق والأصل الإثني والدين والميل الجنسي والهوية الجنسانية وتجارب الحياة ونظم القيم.

إن وفاء **البرنامج** بالتزاماته المتعلقة بالمساواة بين الجنسين يرتبط بسلسلة متصلة من الإجراءات. وفي أحد طرفي السلسلة، يسترشد **البرنامج** بمبدأ "عدم الإضرار بأحد" حيث يعمل على نشر عمليات الاستجابة المرتبطة بالمجال الجنساني التي تتيح تجنّب الآثار السلبية المحتملة على المتضررين والتخفيف من حدتها. ومن ناحية أخرى، يدعم **البرنامج** النُّهج التي تفسّر نوع الجنس من منظور العلاقات الاجتماعية بدلا من الأدوار الاجتماعية، ويسعى إلى تحويل الممارسات التمييزية القائمة على نوع الجنس، والمعايير الاجتماعية، والحواجز الهيكلية – أو الأسباب الجذرية – التي تكْمن وراء مظاهر عدم المساواة بين الجنسين. ونظرا إلى تنوع السياقات التي ينشط فيها **البرنامج**، فإن نطاق الإجراءات الجنسانية التي تجرى على هذه السلسلة سيختلف باختلاف البلد المعني والنشاط الذي يتمّ داخل البلد. وتعكس هذه السياسة الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** للفترة 2022-2025 من خلال الالتزام بمواءمة النهُج مع المواضيع الشاملة الأخرى **للبرنامج**، بما في ذلك الحماية والمساءلة أمام السكان المتضررين وإدماج التغذية، والاستدامة البيئية. وتعتزم سياسة المساواة بين الجنسين وضع برامج تستفيد من نطاق تأثير **البرنامج** وحجم عملياته وتستند إلى فهم السياقات المحلية وتسترشد بتحاليل جنسانية تأخذ في الاعتبار الخصائص الاجتماعية الديمغرافية العديدة التي تؤثر على المشاركة وتُروَّج بفضل جهات فاعلة محلية متمكنة.[2]

وتستهدف سياسة المساواة بين الجنسين جميع الوحدات التنظيمية في **البرنامج**. وتعترف بأهمية حضوره الميداني الموسّع وميزته النسبية للارتقاء بشكل استباقي بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع أنحاء العالم. ومن المتوقع أن يعمل جميع الموظفين مع الجهات الشريكة والمستفيدين من أجل دعم نموذج محوره الإنسان لتقديم المساعدة إلى من يعمل معهم **البرنامج** من أفراد ومجتمعات وتمكينهم من المشاركة. وستُستعرض فعالية هذه السياسة من خلال إجراء تقييم مستقل بعد ما يتراوح بين أربع وست سنوات من الموافقة عليها. وستعطي نتائج التقييم مزيدا من الإرشادات لتنفيذ سياسة المساواة بين الجنسين أو تنقيحها.

[2] وفقا لخطة التكيُّف مع السياق المحلي، يتطلب ذلك احترام القيادات والقدرات المحلية ودعمها وتعزيزها بما يشمل المنظمات التي تخضع لقيادة النساء والمنظمات التي تسعى إلى الارتقاء بالمساواة بين الجنسين على المستوى المحلي.

السياق والأساس المنطقي

1- **يتطلع البرنامج إلى عالم خال من الجوع تتحقق فيه المساواة للجميع في الفرص والحصول على الموارد والتأثير في القرارات التي تحدد معالم حياتهم، بما في ذلك كأفراد داخل الأسرة وضمن المجتمع المحلي والمجتمع ككل.** وترسي هذه السياسة التوجه الاستراتيجي **للبرنامج** لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتحدد التغييرات ونقاط الانطلاق الضرورية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع أنواع تدخلات **البرنامج**.

2- ويلتزم **البرنامج** التزاما صريحا بتعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وحمايتها على النحو المعترف به في ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945[3] واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979 ومنهاج عمل بيجين لعام 1995 وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية لعام 2015 وخطة التنمية المستدامة لعام 2030،[4] والتزام مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني بمبدأ "عدم ترك أحد خلف الركب"، ونتائج مؤتمر بيجين +25 وسائر الإعلانات والاتفاقات.[5] ويمتثل **البرنامج** لخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لعام 2018 (النسخة المحدثة 2.0).[6]

3- ووجد التقرير المرحلي لعام 2019 بشأن خطة العمل من أجل الإنسانية، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني لعام 2016، أن الجهود الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإلى منع العنف الجنساني والحدّ منه لا تزال مهملة مع أنها من الأولويات العملية في سياق الأزمات. وعلاوة على ذلك، عندما كانت تراعى صراحة الأهداف المرتبطة بالمساواة بين الجنسين في تخطيط الاستجابة الإنسانية، كانت الإجراءات ذات الصلة تُحذف دائما من قائمة الأولويات وتشكو من نقص التمويل. وفي حين أن حالات الطوارئ تولّد مخاطر يمكن أن تؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة، فإن انهيار الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية يمكن أيضا أن يولّد في كثير من الأحيان فرصا فريدة لإحداث تغيير. ومن خلال هذه السياسة، يقرّ **البرنامج** بأن مبدأ "عدم الإضرار" ومسألة النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هما أمران جوهريان لأي استجابة إنسانية. وفي حين تولّد حالات الطوارئ مخاطر يمكن أن تؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة، فإن انهيار الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية يمكن أن يولّد فرصا فريدة لإحداث تغيير. ومن خلال هذه السياسة، يقرّ **البرنامج** بأن النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أمر جوهري لأي استجابة إنسانية. وتسعى نهوج تعميم مراعاة المنظور الإنساني إلى التواصل بصورة مجدية مع المستفيدين الذي يتعامل معهم **البرنامج** وإلى تلبية احتياجاتهم المتنوعة. إن مراعاة الاعتبارات الجنسانية عند تخطيط وتقديم المساعدة الطارئة والإنسانية تمكّن **البرنامج** من تحديد الفرص المتاحة لتحويل الممارسات التمييزية القائمة على نوع الجنس، والمعايير الاجتماعية، والحواجز الهيكلية من أجل الحد من أوجه عدم المساواة مع ضمان عدم ترك أحد خلف الركب.

4- وقد أكد التقييم الخارجي لسياسة **البرنامج** بشأن المساواة بين الجنسين (2015-2020) ملاءمة نهجه الاستراتيجي المتبع فيها وطرح عددا من التوصيات، بما فيها توصية تدعو إلى أن تشكل اعتبارات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة جزءا استراتيجيا من حوارات السياسات والبرامج على المستوى القطري والاستعراضات والخطط الاستراتيجية القطرية؛ وتوصية بأن يحدد **البرنامج** استراتيجيات لتعبئة موارد مالية وبشرية متسقة من أجل الارتقاء بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، من بينها تكوين مجموعة من المستشارين المهنيين المعنيين بالشؤون الجنسانية؛ وتوصية بإنشاء فريق توجيهي رفيع المستوى معني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لضمان المساءلة عن تنفيذ السياسة.[7]

---

[3] الأمم المتحدة. 1945. *ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية*.

[4] الأمم المتحدة. 2015. *تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030*.

[5] هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). *المهام الحكومية الدولية بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني*.

[6] هيئة الأمم المتحدة للمرأة. *تعزيز مساءلة الأمم المتحدة* (خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وأداء أفرقة الأمم المتحدة القطرية في إطار خطة العمل على نطاق المنظومة).

[7] **البرنامج**. 2020. *تقييم سياسة المساواة بين الجنسين (2015-2020)*.

5- وتترسّخ هذه السياسة بشأن المساواة بين الجنسين بقوة في رؤية **البرنامج** ومهمته على النحو المبين في خطته الاستراتيجية للفترة وإطاره للنتائج المؤسسية ونظامه للتتبع المالي وأولوياته وسياساته الشاملة. وتتواءم السياسة مع الحصائل الخمس والأولويات الشاملة الأربع المحددة في الخطة الاستراتيجية وتشمل آخر هذه الأولويات تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويعكس تركيز هذه السياسة على النتائج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين التي تحققها البرامج نضج السياسات والعمليات وإجراءات تسليم مسؤولية الأعمال وإجراءات المساءلة التي توجّه عمل المنظمة. وهذا يكمل ويواكب سياسة **البرنامج** بشأن الحماية والمساءلة، وتعميم المدير التنفيذي بشأن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وسياسة **البرنامج** لشؤون العاملين، التي تحدد جميعها التزامات تكميلية للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتقوم في الوقت نفسه بمراعاة المسؤوليات المتعلقة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني وحماية المستفيدين والعاملين، مع تعزيز تكافؤ الجنسين وأماكن العمل الجامعة.[8]

الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2022-2025) الحصائل

1. زيادة قدرة الناس على تلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذوية الملحة
2. تحسين حصائل التغذية والصحة والتعليم لدى الناس
3. تزويد الناس بسبل محسنة ومستدامة لكسب العيش
4. تعزيز البرامج والنظم الوطنية
5. تعزيز كفاءة الجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية وفعاليتها

6- وتتاح **للبرنامج** بصفته الحائز على جائزة نوبل للسلام لعام 2020 فرصة فريدة لإثبات التزامه بأهداف العمل الإنساني والتنمية والسلام[9] من خلال برامج مراعية للاعتبارات الجنسانية وظروف النزاع تستفيد من الشراكات المحلية والاستراتيجية وتبني قدرة السكان المتضررين على الصمود وتكون استباقية في تناول العوامل التي تسبب وجود عدم المساواة بين الجنسين وتديمه في جميع مراحل العمر.[10] وتعتزم سياسة المساواة بين الجنسين وضع برامج تستفيد من نطاق تأثير **البرنامج** وحجم عملياته وتستند إلى فهم السياقات المحلية وتسترشد بتحاليل جنسانية تأخذ في الاعتبار الخصائص الاجتماعية الديمغرافية العديدة التي تؤثر على المشاركة وتُروَّج بفضل جهات فاعلة محلية متمكنة.[11]

7- ويدعم **البرنامج** نهجا محوره الإنسان. وهذا يعني أن **البرنامج** يشجع التنوع والإدماج والمساواة بين الجنسين من خلال السعي إلى الاستجابة مباشرة لآراء السكان المتضررين وأفضلياتهم وأولوياتهم. وللحالات الإنسانية بوجه خاص عواقب مدمرة ومتباينة تصيب أفرادا وجماعات محددين. وبالنسبة إلى **البرنامج**، فإن تناول هذه الاحتياجات والأولويات والتجارب المتباينة يتطلب فهم العوامل المتنوعة التي تؤثر على المشاركة والوصول. ويُعتبر التنوع مجموعة الاختلافات في الصفات التي يمكن أن تؤثر على احتمال استبعاد فرد أو مجموعة أفراد من تدخلات **البرنامج** أو إغفالهم فيها، وتشمل على سبيل المثال لا الحصر الجنس والسن والإعاقة والعرق والأصل الإثني والدين والميل الجنسي والهوية الجنسانية وتجارب الحياة ونظم القيم. ويكون التنوع جليا في بعض جوانبه لكنه غير جلي في بعضها الآخر. ويعني احترام التنوع والإدماج تهيئة بيئة تضمن الحماية والإدماج وعدم التمييز واحترام حقوق جميع الأشخاص المتضررين. وسيقوم **البرنامج** بتهيئة بيئات تشاركية تمكّن الأشخاص من تحديد معالم حياتهم وتوفير المساعدة التي تأخذ في الاعتبار تطلعاتهم الطويلة الأجل وتلبي في الوقت نفسه احتياجاتهم العاجلة. وإضافة إلى ذلك، سيمنح **البرنامج** الأولوية للسلامة والكرامة ويتجنب الإضرار ويساعد على تيسير الحصول على الخدمات والمساعدات التي

---

[8] **البرنامج**. OED2014/020.

[9] تُعرف هذه الأهداف أيضا بالمحور الثلاثي الذي يشمل الجهات الفاعلة في مجالات العمل الإنساني والتنمية والسلام التي تعمل معا من أجل تحقيق حصائل جماعية، انظر **البرنامج**. 2019. *المحور الثلاثي: مساهمات **البرنامج** في السلام*.

[10] التقييمات الإنسانية المشتركة بين الوكالات. 2021. *استعراض التقدم في مجال تعميم الاهتمام بمسائل المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والبنات في خطة محور العمل الإنساني والتنمية والسلام*.

[11] وفقا لخطة التوطين المحلي، يتطلب ذلك احترام القيادات والقدرات المحلية ودعمها وتعزيزها بما يشمل المنظمات التي تخضع لقيادة النساء والمنظمات التي ترتقي بالمساواة بين الجنسين على المستوى المحلي.

تناسب خيارات واحتياجات الأشخاص المتنوعين الذين يتعامل معهم **البرنامج** وتراعيها.[12] وهذا يعني العمل بصورة وثيقة مع الجهات الشريكة على الصعيد الدولي والوطني والمحلي من أجل تحديد العقبات وتذليلها لضمان عدم ترك أحد خلف الركب.

8- ويلفت التقاطع بين سوء التغذية وعدم المساواة، بما في ذلك عدم المساواة على أساس الجنس والسن والإعاقة في جملة صفات أخرى،[13] الانتباه إلى المتطلبات التغذوية المختلفة في جميع مراحل العمر ويسلط الضوء على الطريقة التي يمكن للنظم الغذائية أن تُظهر أو تديم بها بصورة غير مباشرة الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية داخل المجتمعات وفيما بينها. وغالبا ما يكون للعلاقات بين الجنسين، بما في ذلك المعايير والتحيزات النابعة من الهياكل الاجتماعية التي تفضّل الولد باعتباره عائل الأسرة في المستقبل وتقلل من أهمية الاحتياجات التغذوية في مختلف مراحل عمر الإنسان وتنظر إلى النساء والبنات باعتبارهن عبئا على الأسرة حتى يغادرنها عند الزواج، تأثير على تحديد من هو الذي يعاني من الجوع داخل الأسر.[14] وتشمل المعايير الاجتماعية والممارسات الثقافية الأخرى المساهمة في اختلال التوازن في الحصول على سبل ضمان الأمن الغذائي والتغذية والتحكم فيها على سبيل المثال لا الحصر فرض القيود على حركة النساء والبنات؛ وعدم المساواة في إتاحة المعلومات والخدمات والتكنولوجيا وأسواق الأغذية المتغيرة؛ وعدم التكافؤ في سلطة اتخاذ القرار على مستوى الأسر والمجتمعات المحلية والمؤسسات؛ وتحمّل النساء والبنات أعباء الرعاية والأعمال المنزلية الكثيرة دون الحصول على أجر.

9- وتتطلب مكافحة التمييز الجنساني، والمعايير الاجتماعية، والحواجز الهيكلية فهم الآثار السلبية التي تخلفها على حياة النساء والبنات، وكذلك على الرجال والأولاد في سياقات معينة. ولا يمكن إحراز تقدم مستدام في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إلا إذا تضامن النساء والرجال، كعناصر تغيير، لتفكيك المعايير الجنسانية المحددة اجتماعيا المتعلقة بالنظام الأبوي والذكورة والأنوثة.[15] وبما أن أدوار ومسؤوليات الرجال والأولاد تتأثر أيضا بهذه المعايير الاجتماعية، فمن الضروري أن ينظر إليهم أيضا كجهات فاعلة أساسية بوصفهم أصحاب مصالح ومستفيدين وشركاء أساسيين في إطار جميع الحوارات بشأن السياسات والبرامج وأنشطة التصميم والتنفيذ والرصد. وسيعمل **البرنامج** جنبا إلى جنب مع الرجال والأولاد والنساء والبنات لمكافحة التمييز الجنساني، والمعايير الاجتماعية، والحواجز الهيكلية بهدف تشجيع تعزيز الإنصاف في تقاسم الموارد والمسؤوليات بين جميع الأفراد داخل الأسر وفي ميدان الحياة العامة. وينبغي أن تتاح للرجال والأولاد الفرصة للدعوة إلى المساواة بين الجنسين عن طريق عرض أشكال إيجابية للذكورة، بما في ذلك نماذج يُحتذى بها وتتعلق بالرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر، وعن طريق تحريك المعايير الاجتماعية ورسائل التغيير السلوكي داخل الأسرة والمجتمع المحلي وفي مجال السياسات.

10- وعلى غرار جهات فاعلة أخرى في مجال العمل الإنساني، مثل مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، لاحظ **البرنامج** أنه في أوقات الأزمات يمكن أن تتفاقم مظاهر اللامساواة القائمة من ذي قبل بين الجنسين بحيث يتعرض الأفراد لمزيد من التمييز فيما يخص الحصول على المساعدة الإنسانية والإنمائية. وهناك أدلة كثيرة تثبت أن النساء والبنات يتأثرن بالأزمات أكثر من الرجال والأولاد. وثمة أعراض تبيّن ذلك من قبيل انخفاض متوسط العمر المتوقع، وتدني المداخيل وفرص كسب العيش، وزيادة خطر التعرض للعنف، بما فيه العنف الجنساني والعنف الجنسي، وقلة الفرص المتاحة للمشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهن. غير أنه في هذه السيناريوهات نفسها، كثيرا ما تواجه الأسر قرارات لا يمكن تغييرها فيما يتعلق بالأدوار الجنسانية التي يُتوقّع من الرجال والأولاد أداؤها لحماية مصالحهم كأفراد وأرباب أسر وأعضاء مجتمعات محلية معينة. ويقوم **البرنامج**، بوصفه جهة رائدة في مجال الاستجابة لحالات الطوارئ والمساعدة الإنسانية، وإدراكا منه للآثار المتباينة التي تخلفها الأزمات على النساء والفتيات، والرجال والأولاد، باتباع نهج يراعي الاعتبارات الجنسانية فور اندلاع الأزمة ويستجيب لاحتياجات المستفيدين المتنوعة. وتسعى استجابة **البرنامج** لحالات

---

[12] **البرنامج**. سياسة الحماية والمساءلة لعام 2020.

[13] في هذا السياق، تشير "الصفات" إلى مجموعة الاختلافات التي تشمل على سبيل المثال لا الحصر الجنس والسن والإعاقة والعرق والأصل الإثني والدين ونوع الجنس والميل الجنسي والهوية الجنسانية وتجارب الحياة ونظم القيم. ويكون التنوع جليا في بعض جوانبه لكنه غير جلي في بعضها الآخر.

[14] Inequality, Hunger, and Malnutrition: Power Matters - Issues in Focus (globalhungerindex.org).

[15] Santos, R. F., Challenging Patriarchy: Gender Equality and Humanitarian Principles (2019).

الطوارئ والمساعدة الإنسانية التي يقدمها إلى معالجة أوجه عدم المساواة بفضل تهيئة الظروف المواتية لزيادة الأعمال التي تحدث التغيير اللازم للنهوض بالمساواة بين الجنسين، بما يشمل إقامة شراكات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية والشركاء المحليين مثل المنظمات التي تركز على المرأة والمساواة بين الجنسين.

11- واتضح من التحليل الذي وجّه وضع الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** للفترة 2022-2025 أن العالم لا يمضي في المسار الصحيح نحو القضاء على الجوع بحلول عام 2030. فقد بلغ عدد الأشخاص الذي يعانون من الجوع المزمن في العالم 650 مليون شخص في عام 2019 أي ما يمثل زيادة قدرها 43 مليون شخص مقارنة بعام 2014. وتناهز نسبة النساء والبنات من هؤلاء الأشخاص 60 في المائة.[16] وتدهور هذا الوضع تدهورا شديدا في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19 إذ صُنّف نحو 811 مليون شخص على أنهم أشخاص يعانون من الجوع المزمن.[17] وتشير التوقعات الحالية إلى احتمال استمرار معاناة 660 مليون شخص من الجوع المزمن في عام 2030 مما ينم عن زيادة في عددهم قدرها 30 مليون شخص مقارنة بالعدد المتوقع قبل جائحة كوفيد-19.[18] ولم تتح في عام 2020 لملياري شخص أي لما يعادل شخصا واحدا من كل أربعة أشخاص في العالم سبل موثوقة للحصول على ما يكفي من الغذاء المغذي والمأمون.[19]

12- وتتزوّج 12 مليون بنت، أي 23 بنتا كل دقيقة سنويا قبل سن الثامنة عشرة.[20] وتشير التقديرات إلى احتمال زيادة هذا العدد بما مقداره 13 مليون بنت إضافية بسبب جائحة كوفيد-19.[21] ووفقا لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، تزوّج 36 في المائة من البنات و6 في المائة من الأولاد في أقل البلدان نموا قبل بلوغ سن الثامنة عشرة بين عامي 2014 و2020.[22] ويؤثر زواج الأطفال المبكر والزواج القسري في النمو النفسي الاجتماعي والفكري والبدني. وبالنسبة إلى البنات، يؤدي الزواج المبكر إلى التوقف عن الدراسة ويحد من سبل كسب العيش والفرص الوظيفية ويعزز استمرار حلقة متوارثة بين الأجيال لسوء التغذية الناجم عن الحمل المبكر والعزلة الاجتماعية وزيادة مخاطر العنف الجنساني. وعلى الصعيد العالمي، لا يزال الحمل والولادة يمثلان السببين الرئيسيين للوفاة لدى المراهقات المتراوحة أعمارهن بين 15 و19 سنة.[23] وبالنسبة إلى الأولاد، قد يؤدي الزواج المبكر أيضا إلى التوقف عن الدراسة، مما يحد من سبل كسب العيش والفرص الوظيفية؛ ويرتبط بارتفاع معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بسبب قلة المعرفة بأمور الصحة الجنسية والإنجابية؛ ويزيد من استراتيجيات التكيف السلبية مثل الإدمان والعنف الجنساني أو أعمال العنف الأخرى الناجمة عن عدم الاستعداد استعدادا كافيا لإعالة أسرة معيشية.

13- ويمكن للتمييز وعدم المساواة على أساس نوع الجنس الحد من فرص نفاذ النساء والبنات إلى المعلومات والمعارف وتكنولوجيا الاتصالات، مما يؤثر في قدرتهن على توقع الصدمات والاستعداد لها والتكيّف مع التغييرات في أوقات الأزمات. وقد تقيّد هياكل السلطة غير المتكافئة مشاركتهن في صنع القرارات بوصفهن جهات اقتصادية فاعلة، وخصوصا على المستويات الاستراتيجية المتصلة بالنظم الغذائية والأمن الغذائي والتغذية. وليس بمقدور نحو مليار امرأة الاستفادة من المنتجات والخدمات المالية الرسمية بسبب العقبات المستمرة التي تحول دون حصولهن على وثائق تحديد الهوية والهواتف المحمولة واكتساب

---

(16) وقائع عن المرأة والجوع – المنظمة العالمية للتوعية بقضايا الجوع – الأخبار عن الجوع في العالم.

(17) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. 2021. *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم في عام 2021: تحويل النظم الغذائية لتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة والأنماط الغذائية الصحيّة الميسورة الكلفة للجميع*.

(18) "الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2022-2025)" (WFP/EB.2/2021/4-A/1/Rev.2).

(19) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. 2020. *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم في عام 2020: تحويل النُظم الغذائية من أجل أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة*.

(20) https://www.girlsnotbrides.org/about-child-marriage/؛ https://www.icrw.org/child-marriage-facts-and-figures/؛ إذا تواصلت الاتجاهات المسجلة قبل الجائحة، فسوف تتزوج 150 مليون بنت أخرى بحلول عام 2030 أي 15 مليون بنت في المتوسط كل سنة (اليونيسف، قاعدة البيانات بشأن زواج الأطفال، 2020).

(21) صندوق الأمم المتحدة للسكان. 2020. *التوقعات الجديدة للصندوق تشير إلى أثر كارثي على صحة النساء مع استمرار جائحة كوفيد-19*.

(22) زواج الأطفال – بيانات اليونيسف.

(23) منظمة الصحة العالمية. يناير/كانون الثاني 2020. صحيفة وقائع عن حمل المراهقات. حمل المراهقات (who.int).

المهارات الرقمية والإلمام بالأمور المالية.[24] وهذا الشكل من عدم المساواة يحد من حصول النساء والبنات على الأصول والموارد اللازمة للتكيف مع التغيرات الاجتماعية والسياسية وتحكمهن فيها، والتحول إلى عناصر فاعلة اقتصادية بصفتهن الذاتية.

14- ويتقوّض التقدم المحرز من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بسبب "العوامل الثلاثة" المتمثلة في النزاع وتغير المناخ وجائحة كوفيد-19 الي تؤدي بصورة مستقلة أو تراكمية إلى تفاقم مجمل أوجه عدم المساواة:

1) تكشف أحدث الأدلة العالمية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية عن وجود فجوة بين الجنسين في المعاناة من انعدام الأمن الغذائي بسبب الجائحة، إذ تعاني النساء من انعدام الأمن الغذائي أكثر من الرجال بنسبة 10 في المائة مقارنة بنسبة الفجوة البالغة 6 في المائة في عام 2019؛[25] وقد أثبتت جميع الأزمات، سواء كانت متصلة بالجائحة أو بنزاعات أو بأزمة المناخ، أنها تؤثر على الإنتاجية الزراعية للنساء أكثر من غيرهن بسبب المعايير الجنسانية والحواجز الهيكلية التي تؤثر على مشاركتهن المجدية كجهات فاعلة في الاقتصاد النظامي أو غير النظامي.[26] ويؤثر انخفاض الإنتاجية تأثيرا مباشرا على دخل أسرهن المعيشية وأمنها الغذائي لأن زيادة دخل المرأة لطالما ارتبط بتحسن الاستهلاك الغذائي والحالة التغذوية لأفراد الأسرة المعيشية. إن تدني فرص الاستفادة من الموارد الاقتصادية يدفع النساء إلى اتباع استراتيجيات تكيّف سلبية لتلبية احتياجاتهن الشخصية واحتياجات أسرهن المعيشية على صعيدي الأمن الغذائي والتغذية.[27]

2) تضطلع النساء والبنات على الصعيد العالمي بأعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير المدفوعة الأجر أكثر من نظرائهن الذكور بثلاثة أضعاف، بما يشمل تحملهن الدور الرئيسي في الحصول على الأغذية وتحضيرها داخل الأسرة. وقد تفاقم عبء أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر بسبب زيادة تدابير الإغلاق المرتبطة بالجائحة التي أدت بأفراد الأسر إلى قضاء وقت أطول في الأكل والعمل والتعلم في المنزل.[28]

3) زاد العنف الجنساني بشكل غير مسبوق نتيجة لما صاحب جائحة كوفيد-19 من تدابير العزل والإغلاق وعوامل الإجهاد الاقتصادي والنفسي والاجتماعي والفرص المحدودة لتوافر الخدمات الاجتماعية المستجيبة. ووُصفت هذه الأزمة للعنف الجنساني الممارس خلف أبواب المنازل المغلقة "بجائحة الظل".[29]

4) تعتمد النساء على الأرجح على العمل غير المستقر في قطاع العمل غير الرسمي دون التمتع بحماية اجتماعية، بما في ذلك في القطاعات التي ترتبط ارتباطا مباشرا بالنظم الغذائية والأمن الغذائي والأنشطة المركزة على التغذية. ووفقا لما تشير إليه توقعات الأمم المتحدة سيُلقى بما مجموعه 47 مليونا آخر من النساء والبنات في قبضة الفقر المدقع في عام 2021 نتيجة للآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد-19، مما يؤدي إلى انتكاس اتجاه التقدم المحرز على مدى عقود من الزمن.[30]

5) ما تزال النساء والبنات يتأثرن بشكل بالغ بتغير المناخ بسبب فرض القيود على أدوارهن كصاحبات مصلحة حيويات في إطار أنشطة إدارة الموارد والاستعداد وتخفيف الآثار؛ وانعدام مشاركتهن المجدية في منتديات صنع القرارات

---

[24] https://btca-production-site.s3.amazonaws.com/documents/482/english_attachments/_Advancing_Womens_Digital_Financial_Inclusion_G20_GPFI.pdf?1606113263; https://www.g20-insights.org/policy_briefs/bridging-the-gender-digital-gap/; https://docs.gatesfoundation.org/Documents/WomensDigitalFinancialInclusioninAfrica_English.pdf

[25] الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية وشبكة معلومات الأمن الغذائي. 2021. *التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية: تحليلات مشتركة من أجل قرارات أفضل*.

[26] منظمة "كير"، المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سياق الأمن الغذائي والتغذية. 2020.

[27] مكتب الشؤون الجنسانية في **البرنامج**. 2021 البيانات الفردية التي تتيح التصدي بشكل دقيق لجائحة كوفيد-19. روما.

[28] MenCare. 2021. *State of the World's Fathers 2021: Structural Solutions to Achieve Equality in Care Work*.

[29] هيئة الأمم المتحدة للمرأة. *الجائحة الخفية: العنف ضد المرأة أثناء جائحة كوفيد-19 (موقع شبكي)*.

[30] التقييم المؤسسي الطارئ لاستجابة **البرنامج** لجائحة كوفيد-19، ملخص الأدلة 7: الشواغل الشاملة.

والقيادة بشأن السياسات والبرامج وأنشطة الاستجابة الطارئة المتصلة بالمناخ؛ وزيادة عبء العمل بسبب الحاجة إلى رحلات أطول لجمع الغذاء والوقود والماء؛ ووجود معايير اجتماعية وثقافية تثنيهن عن تعلّم بعض مهارات البقاء مثل السباحة وقيادة السيارات والتسلق. وتُضخّم سياقات النزاع أوجه عدم المساواة داخل المجتمعات وفيما بينها وتزيد تعرض النساء والبنات لخطر المعاناة من الفقر المدقع والجوع والتشرد والبطالة واعتلال الصحة والعنف الجنسي والعنف الجنساني نتيجة لعدم مشاركتهن بصورة مجدية في صنع القرارات كأفراد داخل الأسرة وفي المجتمع. وبالنسبة إلى الرجال والأولاد، تزيد حالات النزاع من خطر تجنيدهم على أيدي الجماعات المسلحة، وتعزز الضغط الذي يشعرون به لإعالة أسرهم اقتصاديا، مما يتسبب كثيرا في تسرب الأولاد من المدرسة.

الغايات والأولويات وعوامل التمكين الأساسية

15- تعتمد سياسة المساواة بين الجنسين نهجا متدرجا بما يتماشى مع التعهد بعدم ترك أحد خلف الركب الوارد في خطة عام 2030 وآخر الاتجاهات والمناقشات العالمية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛[31]،[32] وتعزز مساءلة المكاتب القطرية التابعة **للبرنامج** من خلال تزويدها بالتوجه المؤسسي الاستراتيجي لمساعدتها على تحديد التزاماتها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين؛ وتعرض نظرية منقحة للتغيير تشدد على الروابط بين العمليات التنظيمية وغايات السياسة التي تستهدف تعزيز التغيير المفضي إلى التحوّل؛[33] وتحدد الشروط اللازمة ليواصل **البرنامج** التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عن طريق برامجه وعملياته. وتؤكد السياسة أن الارتقاء بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بشكل مستدام سيتحقق عن طريق الأعمال التي يلتزم **البرنامج** مع الجهات الشريكة بالاضطلاع بها في إطار الخطط الاستراتيجية القطرية والعمليات القطرية.

16- ولا يمكن القضاء على الجوع من خلال توفير المزيد من الغذاء فحسب. بل يجب أن تؤخذ في الاعتبار، عند تصميم برامج الأمن الغذائي والتغذية، العوامل التي تعيق قدرة الشخص على تلقي الغذاء والتغذية المناسبة، حسب نوع الجنس ومرحلة العمر. ومقياس المساواة بين الجنسين في مجال الأمن الغذائي هو أداة معترف بها عالميا تبحث العلاقة القائمة بين عنصر التمكين والأمن الغذائي. وتشير النتائج التي توصل إليها هذا المقياس إلى أن التمكين يقلّل من احتمال تعرض الشخص لانعدام الأمن الغذائي؛ وإلى أن تأثير التمكين على انعدام الأمن الغذائي مماثل للنساء والرجال؛ وإلى أن الرجال هم عادة أكثر تمكينا من النساء. وتؤكد هذه النتائج أن النساء، اللاتي يواجهن حواجز أكبر تعيق تمكينهن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، هنّ أكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي من الرجال. ويشير المقياس إلى ضرورة معالجة جميع المشاكل المتعلقة بصنع القرار والاكتفاء الذاتي المالي والحرية الإنجابية وعدم التعرض للعنف والعمل غير المدفوع الأجر، للحد من أوجه عدم المساواة بما فيها ما يتعلق بانعدام الأمن الغذائي.[34] ونتيجة لذلك، تسلّم سياسة **البرنامج** الجديدة بشأن المساواة بين الجنسين بأهمية تمكين المستفيدين من تذليل الحواجز النظامية التي لا تزال تفاقم أوجه عدم المساواة بين الجنسين في مجالي الأمن الغذائي والتغذية.

17- ومن الأمور الأساسية لتنفيذ هذه السياسة تعزيز الشراكات الميدانية التي يعقدها **البرنامج** مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، بما فيها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقرا لها. وتتوقف قدرة **البرنامج** على تولي دور قيادي أو داعم فيما يخص زيادة الالتزامات الجنسانية المشتركة على الميزة النسبية التي

---

[31] على سبيل المثال، *ائتلافات العمل: خطة عالمية لتسريع وتيرة تحقيق المساواة بين الجنسين* الصادرة عن منتدى جيل المساواة والداعية إلى تسريع وتيرة العمل على المواضيع الستة التالية: العنف الجنساني؛ والعدالة والحقوق الاقتصادية؛ والاستقلال البدني والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية؛ والعمل النسائي من أجل العدالة المناخية؛ والتكنولوجيا والابتكار من أجل المساواة بين الجنسين؛ والحركات والقيادات النسائية. وتدعو وثيقة عقد للعمل الصادرة عن الأمم المتحدة إلى تسريع إيجاد حلول مستدامة لجميع التحديات الكبرى في العالم انطلاقا من الفقر وقضايا المساواة بين الجنسين ووصولا إلى تغيُّر المناخ وعدم المساواة وسد الفجوة المالية.

[32] *توصيات المجلس الاستشاري للمساواة بين الجنسين الصادرة في عام 2021 والموجهة إلى قادة مجموعة الدول السبع*.

[33] انظر تقييم سياسة المساواة بين الجنسين للاطلاع على قائمة شاملة بالتوصيات. (https://executiveboard.wfp.org/document_download/WFP-0000115571).

[34] مكتب الشؤون الجنسانية. 2020. قوة المساواة بين الجنسين والأمن الغذائي: ردم فجوة أخرى في البيانات الجنسانية بفضل مقياس كمي، روما.

يتحلى بها كل كيان في الميدان وعلى وجود هذا الكيان على أرض الواقع. ولضمان فتح حوار متواصل ومكمل، سيعزز البرنامج مشاركته في شبكة الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين؛ والفريق العامل المعني بالمسائل الجنسانية التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛ والفريق المرجعي المعني بنوع الجنس التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات؛ والفريق العامل المعني بالمسائل الجنسانية التابع للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها؛ وغيرها حسب الاقتضاء. وعلاوة على ذلك، سيعقد **البرنامج** شراكات جديدة مع منظمات مكلّفة بالمسائل الجنسانية، ومنظمات نسوية، ومنظمات نسائية تابعة للمجتمع المدني تنشط في البيئات الإنسانية، وسيعزز الشراكات القائمة المعقودة معها. وسيشمل ذلك بذل جهود مشتركة للتوعية، بالتعاون مع شركاء استراتيجيين ناشطين في المجال الإنساني، بهدف إبراز المسائل الجنسانية بشكل أفضل في نظام مجموعات العمل الإنساني وغيره من هيئات التنسيق المشتركة بين الوكالات المعنية بالمسائل الإنسانية، وزيادة التمويل المخصص لهذه المسائل.

18- ولتسريع وتيرة التقدم الذي يحرزه **البرنامج** في النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ستسعى هذه السياسة إلى تذليل الحواجز النظامية التي لا تزال تفاقم أوجه عدم المساواة بين الجنسين في مجالي الأمن الغذائي والتغذية، وذلك من خلال السعي إلى تحقيق ثلاثة أهداف طموحة هي:

أولا- ضمان تكافؤ الفرص فيما يخص الانتفاع بالأمن الغذائي والتغذية والتحكم فيهما.

ثانيا- التصدي للأسباب الجذرية لمظاهر عدم المساواة بين الجنسين التي تؤثر على الأمن الغذائي والتغذية.

ثالثا- تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء والبنات في مجالي الأمن الغذائي والتغذية.

19- إن وفاء **البرنامج** بالتزاماته المتعلقة بالمساواة بين الجنسين يرتبط بسلسلة متصلة من الإجراءات. وفي أحد طرفي السلسلة، يسترشد البرنامج بمبدأ "عدم الإضرار بأحد" حيث يعمل على تصميم استجابات تراعي الاعتبارات الجنسانية التي تتيح تجنّب الآثار السلبية المحتملة على المتضررين والتخفيف من حدتها. وفي الطرف الآخر من السلسلة، سيدعم **البرنامج** النُّهج التي تفسّر نوع الجنس من منظور العلاقات الاجتماعية بدلا من الأدوار الاجتماعية، بهدف تحويل الممارسات التمييزية القائمة على نوع الجنس، والمعايير الاجتماعية، والحواجز الهيكلية – أو الأسباب الجذرية – التي تكْمن وراء مظاهر عدم المساواة بين الجنسين. وسيواصل **البرنامج** الاستثمار في **استراتيجية ثنائية المسار**. وسيكون **تعميم مراعاة المنظور الجنساني** النهج الأساسي لإدماج اعتبارات المساواة بين الجنسين بشكل منهجي في جميع سياسات **البرنامج** وبرامجه. وستشمل **الإجراءات التي تستهدف تحقيق المساواة بين الجنسين** تدابير واضحة تستجيب للاحتياجات والقدرات والاهتمامات التي تحدَّد عن طريق التحليل الجنساني ولا يمكن تلبيتها من خلال تعميم مراعاة المنظور الجنساني فقط. ونظرا إلى تنوع السياقات التي ينشط فيها **البرنامج**، فإن نطاق الإجراءات الجنسانية التي تجرى على هذه السلسلة سيختلف باختلاف البلد المعني والنشاط الذي يتمّ داخل البلد. ولذلك، فإن السياقات الاجتماعية-الثقافية والاقتصادية والسياسية التي تؤثر على قيام **البرنامج** بتصميم البرامج وتنفيذها ستُرشد كيفية قيام البرامج، بما في ذلك من خلال الخطط الاستراتيجية القطرية **للبرنامج**، بدعم الإجراءات الجنسانية على طول هذه السلسلة.

20- وعلى الأقل، ستسترشد الأنشطة المدعومة من برامج تابعة **للبرنامج** بتحليل جنساني يأخذ في الاعتبار السياق الذي سينفذ فيه النشاط؛ واحتياجات جميع أصحاب المصلحة وفرصهم وتجاربهم المختلفة؛ وأفضل الطرق لضمان أن يشارك مختلف الأشخاص الذين يعمل **البرنامج** معهم مشاركة منصفة ومجدية؛ والأولوية التي قد تُمنح للقانون العرفي على القانون الدستوري من جانب بلد محدد أو منطقة محددة داخل بلد معين أو جماعة إثنية أو جماعة أخرى محددة، وخصوصا إن تعلَّق بعدم المساواة بين الجنسين والممارسات الضارة. وعلى الصعيد القطري، يمكن أن يساعد التحليل الجنساني في تحديد نقاط التدخل الأكثر تقدما على امتداد السلسلة لكل حصيلة استراتيجية، مع القيام في الوقت نفسه بإرشاد تصميم أنشطة محددة في إطار الخطط الاستراتيجية القطرية. وعندما تتغير السياقات القطرية – ولا سيما في حالات الطوارئ – يتم الاطلاع على التحليل الجنساني وقد يتم تعديله من أجل تحديد مسار العمل الأنسب في ضوء السياق الجديد. وسيتم ذلك للحرص على أن تظل التعديلات البرنامجية تلبي

الاحتياجات المحددة للمستفيدين. إن فهم الدور الهام الذي يؤديه التحليل الجنساني في تحديد نقاط التدخل المتعلقة بالمجال الجنساني والمناسبة للسياق من شأنه أن يدعم أسس الشراكات التي يعقدها البرنامج وأن يعزز التعاون مع الجهات الفاعلة الأخرى الملتزمة بمعالجة الأسباب الجذرية لأوجه عدم المساواة بين الجنسين.

21- وتبين نظرية التغيير المعروضة في هذه السياسة (الشكل 1) فهم **البرنامج** للدور الأساسي لهدف التنمية المستدامة 5، وهو "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والبنات"، في المساهمة في تحقيق نتائج دائمة في إطار الهدفين 2 و17. وعلاوة على ذلك، تعترف نظرية التغيير بما للتمييز الجنساني، والمعايير الاجتماعية والحواجز الهيكلية من دور مؤثر في تحديد كيفية تمكّن النساء والرجال والبنات والأولاد كأفراد والمجموعات السكانية المتنوعة من تحقيق الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتوقيت ذلك في مختلف السياقات.

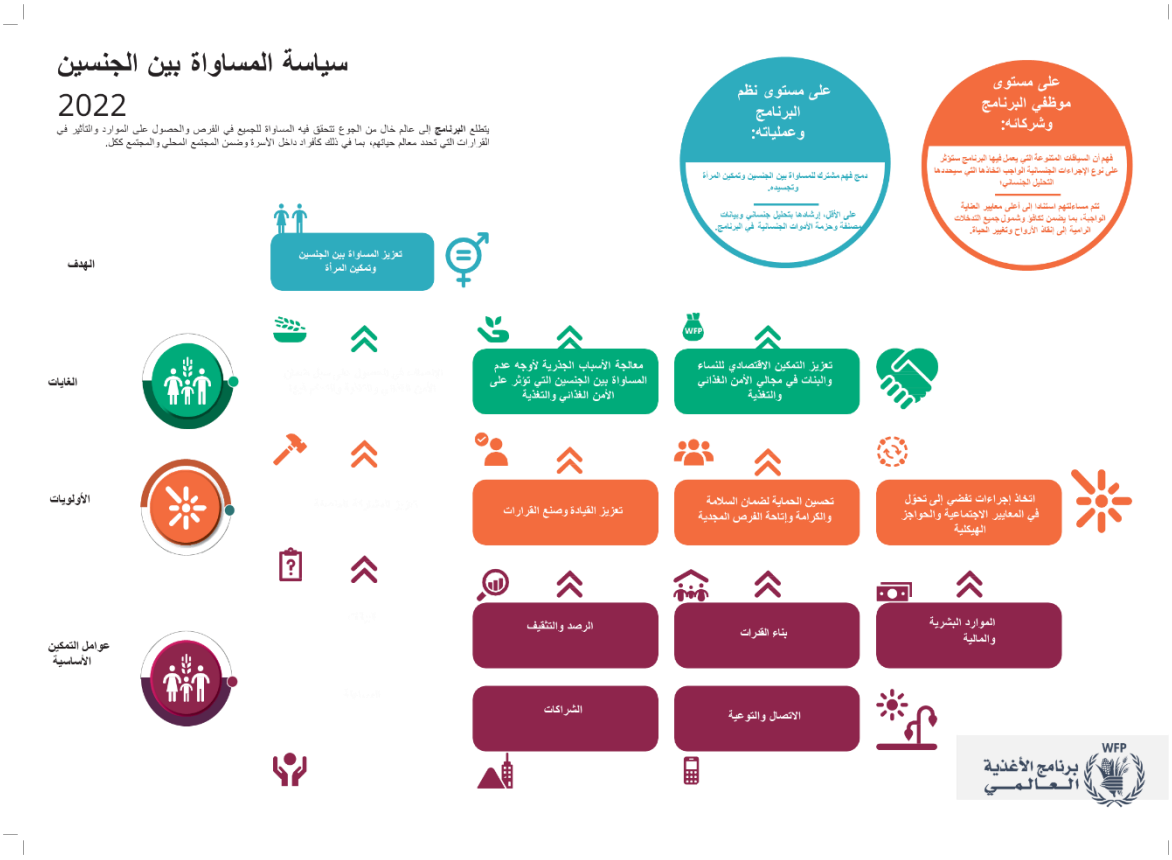

22- **ضمان تكافؤ الفرص فيما يخص الانتفاع بالأمن الغذائي والتغذية والتحكم فيها.** تسلّم هذه الغاية بالدور الأساسي لجميع المستفيدين من خدمات **البرنامج**، بمن فيهم النساء والبنات، باعتبارهم شركاء في تصميم التدخلات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية وتنفيذها ورصدها والإبلاغ عنها. ويجب أن تؤخذ في الاعتبار، عند تصميم برامج الأمن الغذائي والتغذية، العوامل التي تعيق قدرة الشخص على تلقي الغذاء والتغذية المناسبة، حسب نوع الجنس ومرحلة العمر. ويسلّم **البرنامج** بأهمية تمكين المستفيدين من تذليل الحواجز النظامية التي تؤثر على أمنهم الغذائي. ويشمل ذلك توسيع نهج الرصد الذي يتبعه **البرنامج** لتحسين فهمه لديناميات توزيع الأغذية داخل الأسر، بما في ذلك من خلال استخدام أدوات قياس نوعي. وهذا التحليل الأوفى لظاهرة التمييز الجنساني، والمعايير الاجتماعية، والحواجز الهيكلية التي تؤثر جميعها على إمكانية الوصول إلى الموارد داخل الأسرة المعيشية والتحكم فيها سيعزز قدرة **البرنامج** على إحداث تحوّل في العلاقات بين الجنسين وعلى تغيير كيفية تأثير مظاهر اللامساواة بين الجنسين على النظم الغذائية والأمن الغذائي وبرمجة التغذية. وسيسعى **البرنامج** إلى إزالة العقبات التي يواجهها الأشخاص في سعيهم إلى ضمان الأمن الغذائي والتغذية والتحكم فيهما. وستولى عناية خاصة للنهوض بالإجراءات

والتكنولوجيات الرامية إلى توفير الوقت وبناء القدرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ من أجل تحسين سبل كسب العيش وحماية التنوع البيولوجي وإعادة توزيع أعباء الأعمال غير المدفوعة الأجر بحيث يستفيد جميع الأشخاص المختلفين الذين يتعامل معهم **البرنامج** من تحسن أمنهم الغذائي وتغذيتهم. وستشمل الإجراءات ما يلي:

- إجراء تحويلات نقدية غير مقيّدة على حسابات يملكها المستفيدون (مثل الحسابات المصرفية أو حسابات الخدمات النقدية بالهاتف المحمول)، ولا سيما الحسابات المفتوحة باسم النساء، إلى جانب التدريب على المعرفة بالأمور المالية المعتمدة على الوسائل الرقمية، مما يساهم في ضمان امتلاك الموارد اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية والوصول إليها والتحكم فيها؛
- ضمان أن تؤخذ في الاعتبار الاحتياجات والتجارب الفردية المرتبطة بالأمن الغذائي والتغذية لدى كل فرد من أفراد الأسرة وجميع مراحل العمر في إطار جمع البيانات وتحليلها واستخدامها؛
- توفير التدريب وتنمية المهارات لتعزيز حصول النساء على الأراضي وإنشاء الأصول وتحقيق الربحية، بما في ذلك لمنظمات المنتِجات صاحبات الحيازات الصغيرة، مما سيتطلب بذل جهود لإعادة توزيع أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر على أفراد الأسرة المعيشية لتحظى المرأة بالوقت الكافي للتركيز على تحسين قدرتها الإنتاجية؛
- توفير الدعم الهادف والحسن التوقيت للنساء والبنات والفئات السكانية الأخرى في الحالات التي يكون فيها التماسك الاجتماعي مهددا أو التي تشهد نزاعا مدنيا أو حدثت فيها كارثة بيئية، مع الاعتراف بأن هذه القدرة على الاستجابة في الوقت المناسب ستتوقف على دقة التحليل الجنساني المتوافر؛
- تغيير المعايير الاجتماعية المتعلقة بأدوار الجنسين والعلاقات بينهما في الأطر الوطنية لوضع القواعد والمعايير المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية، وهياكل الحوكمة، والنظم، والخدمات، بما يشمل التقييمات والدراسات الوطنية من خلال المشاركة في السياسات والإصلاح والاستثمار في قدرات القطاع العام وتقديم الدعم التقني.

23- **التصدي للأسباب الجذرية لمظاهر عدم المساواة بين الجنسين التي تؤثر على الأمن الغذائي والتغذية.** يعترف **البرنامج** بأن العقبات التي تعيق تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة متجذرة بعمق في ظاهرة التمييز الجنساني والمعايير الاجتماعية والتقاليد والقوالب النمطية والسلوكيات والتحيزات الواعية وغير الواعية والحواجز الهيكلية مثل عدم تكافؤ علاقات القوة وفي الأبعاد المتقاطعة للفقر والإقصاء. وما زالت أوجه عدم المساواة بين الجنسين التي تحدّ من المشاركة المجدية للنساء والبنات في اتخاذ القرارات المتعلقة بالنظم الغذائية ومن الاستفادة من الفرص الاقتصادية تقف وراء انعدام الأمن الغذائي والتغذوي للأشخاص المختلفين الذين يتعامل معهم **البرنامج**. وفي الماضي تسببت الشواغل بشأن الابتعاد عن المهمة الأساسية في أن يتَّبع **البرنامج**، وعلى غرار عدة منظمات أخرى، جانب الحذر عند مواجهة نظم قيم معيارية واجتماعية وثقافية مترسخة الجذور. إن تغيير علاقات القوة غير المتكافئة بين مختلف الفئات السكانية عبارة عن عملية تحوّل حيوية لا يمكن التنبؤ بنتائجها. وهذا أمر يتطلب مشاركة صريحة من جهات فاعلة متعددة، بما فيها، على سبيل المثال لا الحصر، الرجال والنساء المستفيدون من البرامج باعتبارهم عناصر تغيير. ويُعتبر إشراك الرجال والأولاد بصورة منتظمة إلى جانب النساء والبنات شرطا أساسيا مسبقا لبناء التفاهم والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن إزالة الأسباب الجذرية الضارة الكامنة وراء عدم المساواة بين الجنسين. إن تغيير العلاقات غير المتكافئة بين الجنسين من خلال التدخلات التي تتصدى للتمييز الجنساني والمعايير الاجتماعية والحواجز الهيكلية أمر ضروري لتعزيز التشارك في ممارسة السلطة والتحكم في الموارد واتخاذ القرارات وتحمّل الأعباء. إن تحليل الحواجز الهيكلية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تؤثر على وصول الفرد إلى الموارد والخدمات وعلى حقه في الاستفادة منها، وعلى استغلاله للوقت، بما في ذلك الوقت المخصص لأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، وعلى صوته ومشاركته في صنع القرار، سيتيح تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين والأنشطة اللازمة لإحداث تحوّل تدريجي في الديناميات الجنسانية. وسيلتزم **البرنامج** في إطار هذه الغاية بإجراء تحاليل جنسانية تحدد الأسباب الجذرية لأوجه عدم المساواة بين الجنسين التي تعيق الاعتراف ببعض الأفراد كمستفيدين وأصحاب مصالح وشركاء بصفتهم الذاتية. وسيشمل ذلك الاستفادة مما يلي:

- برامج التغذية المدرسية لتعزيز التحاق البنات بالمدارس والمواظبة على الدراسة والتعلم والإلمام بالمهارات الحياتية، من خلال توفير الاستحقاقات النقدية أو الغذائية كحوافز لاستمرار مشاركتهن. وقد يؤدي هذا النهج إلى تغيير حياة البنات بفضل تحسين فرصهن لكسب العيش في المستقبل؛ والحد من تعرضهن للممارسات الثقافية الضارة مثل زواج الأطفال المبكر والزواج القسري والحمل المبكر؛ وإدخال التثقيف في مجالي الصحة والتغذية بمسائل من قبيل الصحة الجنسية والإنجابية والرعاية؛

- دعم الأسواق الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة من أجل تمكين المزارعات من اكتساب مكانة منصفة في مناصب صنع القرارات والقيادة في جميع مراحل سلسلة القيمة الغذائية، بما يشمل الحصول على التكنولوجيا والأصول الإنتاجية والخدمات المالية، مع تمكين الرجال والأولاد في الوقت نفسه من تحديد أدوارهم في دعم الأنشطة الاقتصادية للمزارعات من خلال جملة أمور منها إعادة توزيع أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر؛

- البرامج المتعلقة بالنزاع والسلام لضمان مشاركة النساء والبنات والرجال والأولاد ومساهمتهم كجهات فاعلة متساوية في الحوارات بشأن السلام وما يرتبط بها من البرامج المتعلقة بالعمل الإنساني والسلام على المستويين المحلي والوطني. وأحد العناصر الأساسية في ذلك إدراجُ آلية لتقديم التعقيبات مراعية للاعتبارات الجنسانية في البرامج الإنسانية وبرامج الاستجابة للطوارئ تضمن إسماع صوت المستفيدين وتوفر في الوقت نفسه الدعم الحاسم لضحايا العنف الجنساني؛

- دعم البرامج والنظم الوطنية للحماية الاجتماعية التي تتضمن إجراءات ترمي إلى التصدي للمعايير الاجتماعية السائدة وإحداث تحوّل في العلاقات بين الجنسين حتى تتمكن النساء والبنات وفئات محددة أخرى من المشاركة بشكل مجْدٍ في صنع القرارات المالية داخل الأسر المعيشية؛

- البرامج القائمة على التحويلات النقدية التي تستهدف النساء عمدا بخدمات تتجاوز مجرّد منحهن مستحقات وترمي إلى زيادة تأثيرهن على القرارات المتخذة داخل الأسرة وخارجها، بما في ذلك ما يتعلق بحصولهن على بطاقة هوية وطنية لها شكل مقبول ويمكنهن من خلالها تلقي خدمات أساسية أخرى والتصويت والمشاركة في المجتمع؛ وحساب مصرفي أو حساب خدمات نقدية بالهاتف المحمول يمكّن من معرفة التاريخ الائتماني لصاحبه ويتيح الاستفادة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية؛ والتكنولوجيا والقدرة على الاتصال الإلكتروني من أجل الوصول إلى المعلومات والمعارف. ومن شأن هذه الإجراءات أن تدعم تمكين النساء بوصفهن جهات فاعلة اقتصاديا في مجتمعاتهن المحلية.

24- **تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء والبنات في مجالي الأمن الغذائي والتغذية.** يتطلب الارتقاء بالتمكين الاقتصادي للنساء والبنات معرفة وفهم الحواجز التي تؤثر على تمكينهن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي على جميع المستويات، من قبيل التمتع بالحقوق القانونية والحصول على الوثائق القانونية؛ والأصول الإنتاجية والخدمات المالية والتكنولوجيا؛ وتحمّل أعباء أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر؛ ونقص التمثيل في الميادين القيادية والسياسية؛ واستمرار العنف الجنساني. ويعترف **البرنامج** بالدور المهم الذي يضطلع به الرجال والأولاد بوصفهم شركاء وقادة في دعم النساء والبنات كي يشاركن مشاركة تنافسية باعتبارهن جهات فاعلة اقتصادية بصفتهن الذاتية. وأدت جائحة كوفيد-19 إلى إطالة الوقت اللازم لردم الفجوة العالمية بين الجنسين من 99.5 سنة في عام 2019 إلى 135.6 سنة في عام 2020.[35] وهذا يزيد من أهمية إتاحة فرص متكافئة للاستفادة من أنشطة التدريب لاكتساب المهارات ومن بيئات العمل الدينامية مما يتيح للنساء والبنات الانتقال من العمل غير المستقر في القطاع غير الرسمي إلى العمل الأكثر استقرارا في القطاع الرسمي. إن تهيئة الظروف التي تمكّن النساء والبنات من التنافس على فرص كسب الرزق إلى جانب الرجال والأولاد وعلى قدم المساواة معهم أمر أساسي لتعزيز تمكينهن الاقتصادي والتعجيل بتحقيق الأمن الغذائي والتغذية لأسرهن المعيشية. وبفضل زيادة المعرفة بالسياقات المحلية التي ينشط فيها **البرنامج**، ستسعى التحاليل الجنسانية وغيرها من الإجراءات الهادفة إلى وضع النساء والبنات في مكانة الجهات الفاعلة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بصفتهن الذاتية. وستشمل الإجراءات برامج تستهدف ما يلي:

[35] المنتدى الاقتصادي العالمي. *التقرير العالمي بشأن الفجوة بين الجنسين لعام 2021*.

- استكشاف فرص كسب العيش التي تتيح للنساء المشاركة والتحكم في توفير التغذية الملائمة والمتوازنة وذلك مثلا من خلال التدريب لتمكين العاملين المعنيين بالدعم المجتمعي من جمع البيانات الرقمية ورصدها ولتمكين المزارعات من التأثير على أسعار سلسلة القيمة الغذائية وإنتاج المنتجات الغذائية وأنشطة التسويق؛

- دعم النساء والبنات في دفع برنامج تعزيز القدرة على الصمود، وذلك مثلا من خلال الاعتراف بالدور الحاسم الذي تؤديه النساء والبنات والتعاونيات النسائية وغيرها من الجمعيات في إدارة الموارد الطبيعية في إطار نظم الإنذار المبكر وجهود الإنعاش، بما يتعلق بالمياه والأشجار والتربة وتدابير التخفيف من خسارة المحاصيل؛ وأساليب تجفيف الإمدادات الغذائية وتخزينها وتغليفها؛

- تكوين مهارات متصلة بالسوق عن طريق تقديم المساعدة الغذائية مقابل إنشاء الأصول، والمساعدة الغذائية مقابل التدريب وغيرها من أنشطة كسب العيش، وذلك مثلا من خلال تعزيز أعمال **البرنامج** الرامية إلى بناء الشمول المالي الرقمي للنساء من خلال تعزيز إمكانية حيازة الأصول الإنتاجية المضمونة واكتساب الدراية والخدمات المالية؛

- اعتماد الابتكار لتعزيز سبل كسب العيش والقدرة التنافسية، وذلك مثلا من خلال زيادة إمكانية الوصول إلى الطاقة المتجددة والاتصالات السلكية واللاسلكية والتجارة الإلكترونية (بما فيها التجارة الإلكترونية غير النظامية) والمنتجات المالية ومنتجات التأمين، واستخدامها؛

- ترسيخ الاتصالات والدعوة والتوعية المراعية للمنظور الجنساني في أنشطة التمكين الاقتصادي، وذلك مثلا من خلال استخدام التكنولوجيات القائمة على الرسائل النصية القصيرة والتطبيقات فيما يتصل بالعنف الجنساني والصحة الجنسية والإنجابية ومتطلبات المغذيات في جميع مراحل العمر وأسعار السوق وعمليات الحصاد المرتبطة بالمحاصيل الموسمية والتدريب لاكتساب مهارات ريادة الأعمال والمشاركة في سلسلة القيمة وأدوات الإدارة المالية ومعلومات أخرى.

25- وتتبلور الغايات الثلاث لسياسة المساواة بين الجنسين أكثر من خلال **أربعة مجالات ذات أولوية، هي: المشاركة المعززة والمنصفة؛ وتعزيز القيادة وصنع القرارات؛ وتحسين الحماية لضمان السلامة والكرامة وإتاحة الفرص المجدية؛ والإجراءات التحويلية بشأن المعايير الاجتماعية والحواجز الهيكلية**. وهذه هي العناصر الأساسية لنهج **البرنامج** المتبع لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في كل غاية من غايات السياسة. وفضلا عن ذلك، تمثل المجالات الأربعة ذات الأولوية نقطة انطلاق مستقلة لاتخاذ إجراءات وتدابير جنسانية تستهدف تغيير العلاقات بين الجنسين. وقد يخلص تحليل جنساني يجرى لنشاط معيّن في إطار خطة استراتيجية قطرية إلى ضعف أحد المجالات ذات الأولوية بما يستدعي زيادة تركيز **البرنامج** عليه. وإذا كانت مشاركة إحدى المجموعات أقلّ مما ينبغي، قد يتخذ **البرنامج** إجراءات هادفة لتشجيع مشاركة المجموعة المستبعدة بصورة مجدية. وإذا كان هناك أفراد أو فئات سكانية مستبعدين من عملية صنع القرار أو غير ممثلين في الأدوار القيادية المتصلة بنشاط ما، سيضع **البرنامج** إجراءات هادفة لمعالجة هذا النقص. وعلى نحو مماثل، إذا واجه أفراد حواجز ناجمة عن السلامة أو الكرامة أو المشاركة المجدية أو المعايير الاجتماعية أو التمييز الجنساني، فإن التحليل الجنساني سيساعد **البرنامج** في تحديد واتخاذ إجراءات هادفة لمعالجة الحالة. وبذلك، تصف هذه الأولويات الأربع العناصر الأساسية للطريقة التي سيتبعها **البرنامج** لإدماج مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع عملياته وعبرها على جميع المستويات. وسيقتضي رصد التطبيق الفعلي للأولويات الأربع بفعالية جمع بيانات نوعية وكمية وتحليلها واستخدامها بشكل منهجي على الصعيد القطري. وهذه المجالات ذات الأولوية مترابطة ومتكاملة وأساسية لتحقيق كل غاية من غايات السياسة الثلاث.

1) **المشاركة المعززة والمنصفة** – ضمان تصميم تدخلات **البرنامج** وتنفيذها ورصدها بمشاركة جميع الأشخاص، ولا سيما النساء والبنات، مشاركة منصفة ومجدية. والمشاركة المنصفة[36] مبنية على فهم الصفات[37] والحواجز الهيكلية التي تحول دون إسماع صوت بعض الأفراد ودون دخولهم في حوار بشكل مجدٍ، مع ما يترتب عن ذلك من آثار بعيدة المدى.[38] وفي هذا السياق، لا تقيَّم المشاركة بأعداد المشاركين فحسب وإنما أيضا من خلال بحث الأثر الذي تحدثه المشاركة المعززة والمنصفة على حياة المستفيدين من البرامج. ويسلّم **البرنامج** بأن عدم مشاركة الرجال في بعض الحالات في أدوار الرعاية غير المدفوعة الأجر وغير التقليدية مثل تقديم الرعاية والطهي والتنظيف مسألة قد تكون متأصلة في معايير اجتماعية تحدد الذكورة ضمن سياق معين. إن العمل مع الرجال والأولاد إلى جانب النساء والبنات أمر ضروري لضمان المشاركة المنصفة وإتاحة الفرص المستدامة والآمنة لجميع الأشخاص للحصول على مساعدة **البرنامج**. وسيطبّق **البرنامج** منهجيات شاملة وقائمة على المشاركة لتعزيز التفكير والحوار والتغيير، وخصوصا بالعمل مع الرجال والأولاد لأنهم يضطلعون بدور حاسم في دعم مشاركة النساء والبنات المنصفة في برامج العمل الإنساني والتنمية والسلام في إطار كل غاية من غايات السياسة الثلاث.

2) **تعزيز القيادة وصنع القرارات** – ضمان تصميم تدخلات **البرنامج** وتنفيذها ورصدها على نحو يمكّن جميع الأشخاص، وخصوصا النساء والبنات، من المشاركة في أنشطة صنع القرارات والقيادة وتمثيلهم فيها بما يتناسب مع أعدادهم. ويدعم **البرنامج** تقرير المصير حتى يتمتع الناس بقدرة معززة على الاضطلاع بأدوار القيادة واتخاذ القرارات بشأن احتياجاتهم وتجاربهم الشخصية والاحتياجات والتجارب على مستوى الأسرة والمجتمع المحلي والمجتمع ككل فيما يتعلق بالنظام الغذائي والأمن الغذائي والتغذية. وسيكون من الضروري العمل مع مختلف الجهات الشريكة الدولية والوطنية والمحلية التي تضم الرجال والأولاد لتحقيق التحوّل في المواقف والسلوكيات مما يعزز الفرص المتاحة للنساء والبنات وفئات أخرى لتولي أدوار على صعيدي القيادة وصنع القرار في سياق العمل الإنساني والتنمية والسلام في إطار كل غاية من غايات السياسة الثلاث.

3) **تحسين الحماية لضمان السلامة والكرامة وإتاحة الفرص المجدية** – ضمان تصميم تدخلات **البرنامج** وتنفيذها ورصدها على نحو ينهض بمبادئ الحماية التي تتمثل في سلامة جميع الأشخاص وكرامتهم وإتاحة الفرص المجدية لهم ومساءلتهم وتمكينهم. ويعترف **البرنامج** بأن المعايير الهيكلية وديناميات القوى تضعِف مختلف الفئات وتعرضهم للتمييز وتؤجج العنف الجنساني كوسيلة لفرض قوة شخص وسيطرته على شخص آخر وكسلاح حرب في بيئات تعاني من عدم الاستقرار وكاستراتيجية اقتصادية تتجلى من خلال زواج الأطفال المبكر والزواج القسري وكآلية سلبية للتكيّف في فترات الأزمات الشديدة. وتبقى سياسة **البرنامج** بشأن الحماية والمساءلة، التي تكمل سياسة المساواة بين الجنسين وتتفق معها، والتي ترمي إلى منع العنف الجنساني والتخفيف من حدته بفضل تحديد دوافعه الهيكلية أو السياقية والتصدي لها، في طليعة أعمال **البرنامج**. وسيعمل **البرنامج** بالشراكة مع الرجال والأولاد لضمان تمثيل آراء النساء والبنات وغيرهن من الأشخاص المتضررين وأولوياتهم وتجاربهم وفرصهم في الحوارات والأنشطة المرتبطة بالحماية على المستويين الوطني ودون الوطني في سياق برامج العمل الإنساني والتنمية والسلام في ظل كل غاية من غايات السياسة الثلاث.

---

[36] يعني توخي الإنصاف تحقيق العدل بين جميع الأشخاص بصرف النظر عن الجنس أو السن أو الإعاقة أو العرق أو الأصل الإثني أو الدين أو نوع الجنس أو الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية أو تجارب الحياة أو نظم القيم. *مجموعة أدوات **البرنامج** بشأن المساواة بين الجنسين*.

[37] في هذا السياق، يشمل مصطلح "الصفات"، على سبيل المثال لا الحصر، الجنس والسن والإعاقة والعرق والأصل الإثني والدين ونوع الجنس والميل الجنسي والهوية الجنسانية.

[38] تتواءم الأولوية 2 مع سياسة **البرنامج** بشأن الحماية والمساءلة التي تشير إلى "الانخراط المنهجي مع السكان المتضررين، وفي مجال تدابير المساءلة الداخلية والخارجية والإدماج ... ضمان أن يكون للمجتمعات المحلية المتضررة، وخاصة الأفراد الأكثر تعرضا للمخاطر، دور في تشكيل وإرشاد العمل الإنساني والإنمائي، بصرف النظر عما إذا كان **البرنامج** قد نفذ ذلك أو سمح به من خلال دعم الحكومات والجهات الشريكة وتعزيز قدراتها، "*سياسة **البرنامج** بشأن الحماية والمساءلة*" (WFP/EB.2/2020/4-A/1/Rev.2).

4) **اتخاذ إجراءات تحويلية بشأن المعايير الاجتماعية والحواجز الهيكلية** – ضمان استخدام استنتاجات التحليلات الجنسانية على المستوى القطري في إطار تدخلات **البرنامج** لتوجيه تصميم نهوج تحويلية تتصدى لظاهرة التمييز الجنساني والمعايير السائدة والحواجز الهيكلية وتحفز التغييرات في السلوك. وسيعمل **البرنامج** مع الجهات الشريكة المحلية والوطنية والدولية لتدعيم آراء مختلف الأشخاص المستفيدين من خدماته وقدرتهم على التصرف والقيادة من خلال إزالة العقبات المؤثرة في قدرتهم على التعبير عن تأييدهم لتقرير المصير والاضطلاع بدور القيادة كأفراد وممثلين متساوين للأسر والمجتمعات المحلية والمجتمعات ككل. وسيساعد **البرنامج** على وضع نهوج جامعة ملائمة تسمح بالتفكير في المعايير والقيم والسلوكيات الاجتماعية وإعادة تحديدها للارتقاء بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويعتبر السعي إلى اتخاذ إجراءات تحويلية في المعايير الاجتماعية والحواجز الهيكلية عنصرا أصيلا للارتقاء بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سياق الأنشطة الإنسانية والإنمائية وتلك المتعلقة بالسلام في إطار كل غاية من غايات السياسة الثلاث.

26- وتقر هذه السياسة بضرورة تحديد نقاط انطلاق جنسانية واضحة وذات بعد استراتيجي من أجل التغيير التنظيمي والقيادة يمكن من خلالها تمكين المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية وموظفي **البرنامج** في جميع أنحاء العالم لتحقيق نتائج في مجال المساواة بين الجنسين. ويشمل ذلك التوصل إلى فهم مشترك للأبعاد المتقاطعة للخصائص الاجتماعية والديمغرافية المتعددة المؤثرة في قدرة الأشخاص على تلبية المتطلبات الفردية والأسرية في مجالي الأمن الغذائي والتغذية. ويعترف **البرنامج** بأن النساء والرجال والبنات والأولاد ليسوا مجموعات متجانسة[39] وأن احتياجاتهم وأولوياتهم وفرصهم وتجاربهم تختلف باختلاف العوامل والسياقات البيولوجية والمادية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. وثمة أدوات ومنتجات معرفية وموارد بشرية وأنشطة تدريبية من بين **عوامل التمكين الأساسية** المحددة في هذه السياسة، مما يؤكد أهمية التعاون والتنسيق ومواءمة الالتزام للارتقاء بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفيما يلي عوامل التمكين الأساسية:

1) **ضمان جمع البيانات الكمية والنوعية وتحليلها واستخدامها بصورة تشاركية.**

2) **الاتساق في رصد نتائج المساواة بين الجنسين والإبلاغ عنها وتقييمها.**

3) **بناء قدرة المؤسسات والأفراد على تحقيق نتائج المساواة بين الجنسين.**

4) **ضمان الموارد البشرية والمالية الملائمة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.**

5) **ضمان المساءلة عن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على جميع مستويات البرنامج.**

6) **إرساء شراكات متنوعة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.**

7) **أنشطة الاتصالات والدعوة المستمرة للارتقاء بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.**

27- **ضمان جمع البيانات الكمية والنوعية وتحليلها واستخدامها بصورة تشاركية**. عندما يضطلع **البرنامج** بدور قيادي في جمع البيانات وتحليلها واستخدامها سيسعى إلى تحويل البيانات الموثوقة المصنفة حسب الجنس والسن والإعاقة إلى معلومات ومعارف صالحة للاستخدام توجه الأنشطة الاستراتيجية التي تجرى في مجال العمل الإنساني والتنمية والسلام.[40] وعندما يعتمد **البرنامج** على البيانات التي يجمعها شركاء آخرون مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو منظمة الأمم المتحدة للطفولة أو المنظمات غير الحكومية أو الحكومات الوطنية، سيسخّر **البرنامج** دعمه لتعزيز جمع البيانات المصنّفة وتحليلها واستخدامها. ويجب أن تخرج الجهود الرامية إلى تحديد الاحتياجات المرتبطة بالأمن الغذائي والتغذية على المستوى الأسري عن المنهجيات التقليدية لجمع البيانات المركزة على "رب الأسرة" وأن تركز بدلا من ذلك على ديناميات الأمن الغذائي والتغذية

---

[39] لا يمكن اعتبار جميع النساء والبنات والرجال والأولاد متماثلين عند تحليل التصميم في **البرنامج**. وسيؤدي تجميع الأفراد على أساس جنسهم البيولوجي إلى افتراضات غير دقيقة بشأن احتياجاتهم.

[40] الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2022-2025). (WFP/EB.2/2021/4-A/1/Rev.2)

داخل الأسرة وعلى الاستفسارات عن ماهية الأمور وتوقيتها وكميتها والشخص المعني بها فيما يتعلق بالتحكم في الاستهلاك الغذائي لكل فرد من أفراد الأسرة في كل وجبة وكل يوم، على أن يؤخذ في الحسبان الجنس والسن (مع مراعاة أبعاد دورة الحياة) والإعاقة. وعلاوة على ذلك، فإن إجراء مقابلات مع أرباب الأسر المعيشية فقط من شأنه أن يسكت أصوات النساء ويحطّ من قيمة المعرفة والخبرة اللتين يمكن أن يثرين بهما تصميم البرامج وتنفيذها. ويعد ترجمة البيانات المصنفة أو البيانات داخل الأسرة إلى تصاميم برمجية وأساليب منهجية لبنة أساسية **للبرنامج** في سعيه إلى تحقيق التحوّل في العلاقات بين الجنسين وبحث تأثير عدم المساواة بين الجنسين في برامج النظم الغذائية والأمن الغذائي والتغذية. ويتطلب قياس الإجراءات الرامية إلى إحداث تحول في العلاقات الجنسانية على نحو مجد جمع بيانات نوعية وكمية وتحليلها واستخدامها كأساس لتحسين فهم أسباب أوجه عدم المساواة وتحديدها والتصدي لها. ويلتزم **البرنامج** في إطار هذه السياسة بما يلي:

- جمع البيانات المصنفة حسب الجنس والسن والإعاقة والصفات الاجتماعية والديمغرافية الأخرى وتحليلها واستخدامها حيثما أمكن ذلك وحسب مقتضى الحال؛
- تقديم المساعدة التقنية إلى الحكومات المحلية والوطنية وإرساء الشراكات مع المؤسسات الأكاديمية والمنظمات النسائية المحلية ومعاهد البحوث الوطنية والمنظمات غير الحكومية لجمع بيانات نوعية وكمية عالية الجودة وإجراء تقييمات وتحليلات لعدم المساواة بين الجنسين والأمن الغذائي والتغذية.

28- **الاتساق في رصد نتائج المساواة بين الجنسين والإبلاغ عنها وتقييمها.** تقر هذه السياسة بأهمية دور أنشطة الرصد والإبلاغ والتقييم المتسقة والدقيقة في تحديد نتائج **البرنامج** المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والإبلاغ بها مع القيام في الوقت نفسه بتوليد قاعدة من الأدلة على الدروس المستخلصة والمنتجات المعرفية المرتبطة بها لتوجيه وضع البرامج في المستقبل. ومن خلال هذه السياسة، يقر **البرنامج** بالحاجة إلى اتباع نهج متوازن لرصد التدخلات يعكس الواقع الكمي والنوعي لمختلف المستفيدين. وستتيح الشراكات المعقودة داخل **البرنامج** وعبره على جميع المستويات، إلى جانب الشراكات الابتكارية المعقودة على الصعيد الميداني، اختبار نهوج الرصد والإبلاغ التحليلية المناسبة والجيدة النوعية. وبالأخص، تستهدف هذه السياسة إعداد مسار للنتائج المتصلة بالمساواة بين الجنسين من شأنه أن يوائم النتائج الميدانية مع المؤشرات المؤسسية الرفيعة المستوى بشأن المساواة بين الجنسين. ويلتزم **البرنامج** في إطار هذه السياسة بما يلي:

- وضع ونشر مسار لنتائج المساواة بين الجنسين يرسم[41] سلسلة نتائج "محددة، وقابلة للقياس، وقابلة للتحقيق، وذات صلة ومحددة زمنيا" بين أنشطة تحقيق المساواة بين الجنسين على المستوى القطري ومؤشرات المساواة بين الجنسين الواردة في إطار النتائج المؤسسية.

29- **بناء قدرة المؤسسات والأفراد على تحقيق نتائج المساواة بين الجنسين.** تعترف هذه السياسة بالأهمية الحاسمة لاستمرار الاستثمار في بناء قدرات الموظفين والجهات الشريكة والمستفيدين. ولكن يجب أن تركّز أنشطة التدريب على بناء المهارات اللازمة للشروع في إجراءات تهدف إلى إحداث تحوّل في العلاقات بين الجنسين وفي هياكل القوة وإلى تحقيق نتائج أكثر شمولا وإنصافا واستدامة. ويضطلع **البرنامج** بدور قيادي في إطار عمليات الاستجابة الإنسانية على الصعيد العالمي. والاستفادة من هذا المركز في إقامة شراكات مع سائر الجهات الفاعلة الإنسانية وهيئات التنسيق تهدف إلى تعزيز القدرات التقنية المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين والموارد المرتبطة بها ستضمن أن تراعي عمليات الاستجابة للطوارئ الاعتبارات الجنسانية وأن تنظر في إزالة الأسباب الجذرية التي تعيق الارتقاء بالمساواة بين الجنسين. ويجب أن تكون الإجراءات الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين منبثقة عن الواقع الميداني ومتسقة بين المقر والوحدات التقنية والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية. ويلتزم **البرنامج** في إطار هذه السياسة بما يلي:

---

[41] يشير مصطلح "سمارت" (SMART) إلى أهداف وغايات تكون "محددة، وقابلة للقياس، وقابلة للتحقيق، وذات صلة ومحددة زمنيا" (Specific, Measurable, Achievable, Relevant and Time-bound).

- تحديث خطة تنمية القدرات المتعلقة بتحقيق المساواة بين الجنسين وتعميمها على الموظفين والمكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية والجهات الشريكة الإنمائية التي تشمل الحكومات الوطنية والمحلية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمستفيدين أي مختلف النساء والرجال والبنات والأولاد الذين يعمل معهم **البرنامج**.

30- ولغرض ضمان الوضوح، سيقسّم عامل التمكين الأساسي المتصل بالموارد بين الموارد البشرية والموارد المالية. **ضمان الموارد البشرية الملائمة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.** تمشيا مع استنتاجات تقييم سياسة المساواة بين الجنسين (2015-2020)، سيتخذ **البرنامج** في عام 2022 خطوات لتنفيذ التوصية 6 الصادرة عن هذا التقييم التي تنص على ما يلي: "ينبغي أن يستثمر **البرنامج** في مستشارين مختصين ومهنيين في الشؤون الجنسانية في المقر والمكاتب الإقليمية وتكوين طاقم من مستشارين متمرسين في الشؤون الجنسانية للعمل في مكاتبه القطرية." وترتكز هذه التوصية على الميزة النسبية التي تتيحها منظومة الأمم المتحدة من خلال الجهود المبذولة لفتح الحوار وتعزيز الإجراءات من أجل تغيير المعايير الاجتماعية التي لا تزال تضر بأفراد معينين وتؤدي إلى إسكاتهم، مثل النساء والبنات، وفئات سكانية أخرى متنوعة. وتقتضي نظرية تغيير السلوك التي يرتكز عليها تحوّل الممارسات التمييزية القائمة على نوع الجنس والمعايير الاجتماعية والحواجز الهيكلية المتأصلة الجذور فضلا عن التحيزات الواعية وغير الواعية إتاحة والتزام مجموعة مخصصة ومتفانية ومتسقة من المهنيين المؤهلين. إن ضمان التمثيل الكافي للموظفين الذين تلقوا تدريبا متخصصا في مسائل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ونهوج تغيير السلوكيات أمر أساسي للوفاء بالتزامات **البرنامج** المتعلقة بالشؤون الجنسانية. ويمكن للمستشارين المتخصصين في مجال الشؤون الجنسانية أن يدعموا **البرنامج** في قيادة الحوار التحويلي والإجراءات التحويلية التي ستجرى مع الشركاء لمعالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين على نحو مستدام. وتحقيقا لهذه الغاية، يتوقع من المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية التابعة للبرنامج أن تزيد من عدد موظفيها الطويلي الأجل ومن عدد العاملين بدوام كامل من ذوي الخبرة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.[42] وإضافة إلى ذلك، يعترف **البرنامج** بالدور الأساسي الذي تؤديه، في حالات الطوارئ والأوضاع الإنسانية، المستشارات للشؤون الجنسانية – المحليات والدوليات – في تيسير التواصل التشاركي والحوار المجدي مع مختلف المستفيدين، بمن فيهم النساء والبنات. وبالإضافة إلى ذلك، يسلّم **البرنامج**، بوصفه ربّ عمل يوفّر فرص عمل متكافئة، بقدرته الفريدة على النهوض بالممارسات المنصفة والجامعة في مجال الموارد البشرية في المكاتب الميدانية المتعددة والمتنوعة. وتماشيا مع السياسة المتعلقة بشؤون العاملين في **البرنامج**، وفي الحالات التي لا تتعرض فيها السلامة الشخصية للموظفين للخطر، سيعزز **البرنامج** فرص العمل المنصفة والجامعة على جميع المستويات.

31- **ضمان الموارد المالية الملائمة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.** يقر **البرنامج** بأن إحراز التقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين يستغرق فترة أطول من إحراز التقدم في مجالات وأنشطة تقنية أكثر تخصصا. ونتيجة لذلك، تسعى هذه السياسة إلى دراسة بعض الافتراضات فيما يتعلق بالموارد اللازمة لتحقيق النتائج المرجوّة على صعيد المساواة بين الجنسين بفضل الاضطلاع بأنشطة في مجال العمل الإنساني والتنمية والسلام. وخلص تقييم للعمل الإنساني مشترك بين الوكالات أجري في عام 2020 بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والبنات إلى أنه رغم ازدياد طلبات تمويل وظائف معنية بالمساواة بين الجنسين وبرامج جنسانية، تم الحصول على 39 في المائة فقط من حجم التمويل الذي طُلب للمشاريع التي تستهدف النساء والبنات، مقارنة بنسبة 69 في المائة لأنواع أخرى من المشاريع. ومع ازدياد التركيز على تحقيق نتائج المساواة بين الجنسين من جانب الجهات الشريكة **للبرنامج**، ستسترشد هذه السياسة بتقييم واقعي للمتطلبات البشرية والمالية اللازمة لتنفيذها بفعالية على المستويين العالمي والإقليمي وعلى مستوى المكاتب القطرية.

32- ومن أجل ضمان توافر الموارد البشرية والمالية المناسبة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال هذه السياسة، يلتزم **البرنامج** بما يلي:

[42] سيتم تناول هذه المسألة بمزيد من التفصيل في خطة تنفيذ السياسة وتدبير الموارد.

- إعداد وضمان الدعم الإداري لخطة للتنفيذ وتوفير الموارد ستوجه المخصصات والالتزامات اللازمة من الموارد البشرية والمالية لتنفيذ هذه السياسة بفعالية؛
- وضع هيكل للتوظيف والتعيين والإبلاغ يراعي الاعتبارات الجنسانية وتنفيذه من أجل توضيح الاحتياجات من الموارد التقنية وآليات المساءلة للارتقاء بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على جميع مستويات **البرنامج** بما يتماشى مع عمليات تخطيط القوى العاملة؛
- الوفاء بالتزام **البرنامج** بتجاوز متطلبات مؤشر الأداء المتعلق بتخصيص الموارد المشمول في خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (المؤشر 9).[43]

33- **ضمان المساءلة عن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على جميع مستويات البرنامج.** تسلّم هذه السياسة بأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أمر أساسي من أجل وفاء **البرنامج** بولايته المتمثلة في إنقاذ الأرواح وتغيير الحياة والقضاء في الوقت نفسه على الجوع في العالم. والمساءلة عن تحقيق نتائج المساواة بين الجنسين هي مسؤولية تقع على عاتق جميع موظفي **البرنامج** والجهات الشريكة بما يتواءم مع نموذج محوره الإنسان لتحقيق نتائج منصفة. ووفقا للنتائج التي خلص إليها تقييم العمل الإنساني المشترك بين الوكالات الذي تناول مسألة المساواة بين الجنسين في محور العمل الإنساني والتنمية والسلام،[44] لا يمكن تعزيز النتائج الجنسانية على نحو مستدام إذا لم يكن النهج المتبع إزاء النتائج الجنسانية من حيث قيادة تحقيقها والمساءلة عن ذلك نهجا واضحا جدا وراسخا في المنظمة. وسيتصدر ذلك تدابير تنفيذ هذه السياسة من خلال مطالبة المديرين القطريين والمديرين الإقليميين وأعضاء الإدارة في المقر بنشر رسائل متواصلة ومتسقة عن المساواة بين الجنسين على نطاق المنظمة، وبالإبلاغ عن النتائج المحققة في المجال الجنساني (إلى جانب وضع مسار النتائج الجنسانية)، وبمساءلتهم عن ذلك عبر عمليات الإبلاغ المؤسسي. ويلتزم **البرنامج** في إطار هذه السياسة بما يلي:

- ضمان الرقابة ومساءلة أعضاء الإدارة العليا عن تنفيذ السياسات من خلال الفريق التوجيهي المعني بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة التابع **للبرنامج**؛
- وضع وتنفيذ برنامج لإبداء التقدير للمكاتب القطرية والموظفين ممن يسعون إلى تنفيذ نُهج وأنشطة ابتكارية أو استباقية تنهض بتحقيق نتائج ملموسة متعلقة بالمساواة بين الجنسين.

34- **إرساء شراكات متنوعة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.** تعترف هذه السياسة بالأهمية الحاسمة لمشاركة الجهات الشريكة المنهجية والاستراتيجية أي المشاركة مع الوكالات في إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، ومع الجهات المانحة الثنائية، والجهات المانحة من المؤسسات والقطاع الخاص، والحكومات الوطنية والمحلية، والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، ومنظمات المجتمع المدني وسائر المنظمات المحلية. ولا يمكن تحقيق نتائج تفضي إلى التحوّل في المنظور الجنساني إلا إذا عمل **البرنامج** مع الجهات الشريكة على أساس المشاركة الاستراتيجية والمجدية والقائمة على الاحترام بشأن مجموعة كاملة من القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، بما في ذلك من خلال الإشراك المتعمد للمنظمات التي تقودها نساء والمنظمات الرامية إلى الارتقاء بالمساواة بين الجنسين في عمليات التصميم، والأدوار الاستشارية، والهياكل الإدارية. وللحوار بشأن السياسات وتعزيز القدرات القطرية على جميع المستويات دور لا يُستهان به في حفز التفكير في المعايير الاجتماعية والحواجز الهيكلية، التي تدعم التقدم في تحقيق المساواة بين الجنسين أو تثني عن إحرازه، والاستجابة لها. إن العمل مع الحكومات الشريكة على المستويين الوطني ودون الوطني، إلى جانب الشركاء المحليين، وسيلة لضمان تعزيز القدرات وتهيئة بيئات مواتية (مثل الأطر القانونية والتنظيمية والسياساتية والبرامجية) من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين. ومما له نفس القدر من الأهمية تعزيز التعاون على المستوى الميداني مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى التي تركز على تنفيذ برامج

---

(43) UN-Women. *Promoting UN accountability. (UN SWAP and UNCT-SWAP)*.

(44) تقييم إنساني مشترك بين الوكالات، *استعراض التقدم المحرز في تعميم المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والبنات في برنامج الأعمال التي تجرى في محور العمل الإنساني والتنمية والسلام*، 2021. *Review of Progress on Mainstreaming Gender Equality and the Empowerment of Women and Girls (GEEWG) into the Humanitarian, Development and Peace Nexus Agenda).*

مراعية للاعتبارات الجنسانية تتصدى للأسباب الجذرية لأوجه عدم المساواة، ولا سيما في الاستجابات الإنسانية وعمليات الاستجابة لحالات الطوارئ.[45] وسيكتسي إدماج الأولويات المرتبطة بالمساواة بين الجنسين في اتفاقات الشراكة المحلية ومجالات البرامج التقنية أهمية أساسية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني بهدف ضمان تحديد فرص عقد شراكات غير تقليدية في مرحلة مبكرة. وتتيح مشاركة النساء والبنات المجدية والشراكات مع الرجال والأولاد على أساس فردي وعن طريق منظمات محلية تمنح الأولوية لحقوق مختلف الأشخاص ومصالحهم الفرصة لتصحيح مظاهر عدم المساواة بين الجنسين والنهوض بالتغيير المفضي إلى التحوّل. ويلتزم **البرنامج** في إطار هذه السياسة بما يلي:

- إعداد مذكرة إرشادية بشأن الشراكة من أجل المساواة بين الجنسين ونشرها لدعم البرامج والوحدات في نقل التزامات **البرنامج** المرتبطة بالمساواة بين الجنسين؛ وإنشاء آلية لتقييم قدرات المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، بما فيها المنظمات المحلية التي تقودها نساء والتي تركز على المرأة، بوصفها جهات شريكة ميدانية محتملة تساهم في عملية التنفيذ؛ وتأكيد المتطلبات الجنسانية في اتفاقات الشراكة الميدانية بناء على الواقع المحلي المعني؛ وتشجيع إرساء مجموعة من الشراكات مع المنظمات المحلية وتوفير الحوافز لإرسائها؛ وإتاحة منبر للحوار بشأن فرص توفير الموارد لتحقيق المساواة بين الجنسين.

35- **أنشطة الاتصالات والدعوة المتسقة للارتقاء بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.** تقر هذه السياسة بالأهمية الحاسمة للاتصالات الواضحة والموجزة والمراعية للاعتبارات الثقافية بشأن المساواة بين الجنسين. وسيشجع **البرنامج** اعتماد نهج لتغيير السلوك في إطار أنشطة الاتصال والدعوة والتوعية، بالتشديد على إذكاء الوعي بمسألة ضمان إعداد رسائل مشتركة ومتسقة موجهة إلى الجمهور داخل المنظمة وخارجها بشأن الغايات والأولويات وعوامل التمكين الأساسية الواردة في هذه السياسة ووضع استراتيجيات لهذا الغرض. ويلتزم **البرنامج** في إطار هذه السياسة بما يلي:

- وضع ونشر خطة للاتصال والدعوة بشأن المساواة بين الجنسين تشمل على الأقل رسائل ومنتجات مؤسسية معيارية بشأن المساواة بين الجنسين عند الاقتضاء؛ ونُهجا للدعوة والتوعية والمشاركة يمكن تكييفها؛ وإعداد منتجات معرفية ودراسات حالات لتعزيز الدعوة والتوعية والاتصال بخصوص قصص نجاح **البرنامج** في تحقيق المساواة بين الجنسين ونشر هذه الخطة.

المخاطر

36- **المخاطر الاستراتيجية:** ترتكز هذه السياسة على ضرورة تحسين فهم **البرنامج** للأسباب والطرق التي تجعل المساواة بين الجنسين أمرا أساسيا للارتقاء بوضع الأمن الغذائي والتغذية لدى جميع المستفيدين في جميع سياقات البرامج. ويضطلع أعضاء الإدارة العليا على جميع المستويات، وخصوصا على المستوى القطري، بدور محوري في تعزيز التزام **البرنامج** بضمان الفهم والتعاون على أساس مشترك بشأن تحقيق نتائج المساواة بين الجنسين مع جميع الموظفين. ويمكن أن يؤدي عدم الفهم التنظيمي عن غير قصد إلى إدامة القوالب النمطية القائمة على نوع الجنس، وتدعيم العقبات التي تحول دون الإنصاف في المشاركة والقيادة وصنع القرارات، وتهديد سلامة الأشخاص وأمنهم. وستشمل تدابير تخفيف وطأة هذا الخطر توفير الأدوات والأنشطة التدريبية الملائمة لتمكين جميع الموظفين لتحديد الفرص الاستراتيجية لتحقيق المساواة بين الجنسين لدى إتاحتها والاستجابة لها.

37- **المخاطر البرنامجية:** يمكن لمعالجة المعايير والسلوكيات الاجتماعية أن تثير الكثير من الجدل تبعا للسياق والبيئة والثقافة. ويسترشد **البرنامج** أولا وقبل كل شيء بمبدأ "عدم الإضرار". فتغيير السلوك عملية طويلة يمكن استهلالها باتخاذ خطوات صغيرة مراعية للاعتبارات الثقافية وتفترض حسن استعداد الموظفين لإجراء تحليل جنساني مُحْكم وتمكينهم من النظر في نقاط

[45] أدت زيادة الشراكات المعقودة لتعزيز المساواة بين الجنسين مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وغيرها من المنظمات التي تشمل البنك الدولي، إلى توسيع نطاق برامج التغذية المدرسية وأثرها عن طريق تغيير حياة الأولاد والبنات.

انطلاق ابتكارية خاصة بكل سياق للحوار الجنساني. وعلى سبيل المثال، يستطيع الموظفون من خلال مناقشة الأهداف النهائية مثل بلوغ مستوى التغذية الأسرية الكافية وعبر توجيه المستفيدين في تحديد الاختلالات داخل أسرهم وتحليلها أن يمكّنوهم من إحداث تغييرات إيجابية بأنفسهم. وإذا تبين أن الإجراءات الصريحة لتحقيق المساواة بين الجنسين تثير جدلا لأنها قد تزيد تعرض المستفيدين المستهدفين للخطر، يشجَّع موظفو **البرنامج** عندها على العمل مع المستشارين المعنيين بالشؤون الجنسانية في المكاتب القطرية أو المكاتب الإقليمية أو مكتب الشؤون الجنسانية سعيا إلى الحصول على الدعم في عرض مفاهيم المساواة والتنوع والإدماج.

38- **المخاطر المالية:** سيتطلب نجاح تنفيذ هذه السياسة تخصيص الموارد البشرية والمالية لضمان قدرات الموظفين وميزانيات البرامج الملائمة. وتتوافر أدلة كثيرة تدعم التحليل الجنساني المبكر كوسيلة تخفف الآثار المالية وتسمح بالتالي بتحقيق مزيد من نتائج المساواة بين الجنسين بقدر أقل من الاستثمارات مقارنة بالبرامج التي يجب تعديلها في منتصف المدة كي تدمج أنشطة تحقيق المساواة بين الجنسين.[46] ولتخفيف وطأة المخاطر المالية الناجمة عن تحقيق المساواة بين الجنسين كنشاط إضافي فإن من الضروري أن تطبق المكاتب القطرية استنتاجات التحليلات الجنسانية الواردة في خططها الاستراتيجية القطرية على عمليات الميزنة والتنبؤ؛ وأن تجمع مجموعات البيانات الشاملة وتحللها وتستخدمها؛ وأن تكفل الاستعانة بالخبرات الكافية في الشؤون الجنسانية في جميع مراحل دورة البرامج؛ وأن تستكشف التعديلات المحتمل إدخالها على الخطط الاستراتيجية القطرية والبرامج القطرية الراهنة بهدف تحقيق أقصى حد من نتائج المساواة بين الجنسين.

39- **المخاطر المرتبطة بالسمعة:** سيؤثر الفشل في تنفيذ سياسة **البرنامج** بشأن المساواة بين الجنسين على المستوى القطري أو الإقليمي أو على نطاق جميع الوحدات التقنية على سمعة **البرنامج** باعتباره منظمة رائدة تقدمية في مجال المساواة بين الجنسين. وسيسمح ضمان وجود هيكل وظيفي كامل في مكتب الشؤون الجنسانية وداخل الوحدات التقنية المستهدفة وفي المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية إلى جانب بناء القدرات بتزويد موظفي **البرنامج** والجهات الشريكة بالموارد اللازمة لدعم تنفيذ السياسة بصورة فعالة.

التنفيذ

40- سيجري تحقيق المواءمة في الإجراءات والأطر لضمان اتساق السياسة تحت توجيه مساعدة المدير التنفيذي لإدارة وضع البرامج والسياسات. وستشكل اعتبارات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة جزءا واضحا من مجموعة أدوات **البرنامج** لإدارة المخاطر المؤسسية (مثل بيان الضمان المقدم من المدير التنفيذي وسجل المخاطر المؤسسية وخطة الأداء السنوية) لضمان المساءلة عن تنفيذ السياسة. وتتجلى اعتبارات المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بوضوح في الخطة الاستراتيجية للفترة 2022-2025 وإطار النتائج المؤسسية المصاحب لها، بما في ذلك المؤشرات المحددة لقياس أداء الإدارة. وستقدم مديرة مكتب الشؤون الجنسانية تحديثات سنوية عن التقدم المحرز في تنفيذ هذه السياسة إلى المجلس التنفيذي.

41- وستكون هذه السياسة مدعومة بخطة تنفيذ وموارد وإطار لقياس نتائج المساواة بين الجنسين، وبتنقيح ست استراتيجيات إقليمية لتحقيق المساواة بين الجنسين. وسيعمل مكتب الشؤون الجنسانية الموجود في المقر بالتعاون والتنسيق الوثيقين بشأن تنفيذ السياسة عبر أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات مع سائر الوحدات التقنية والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية. ومن المتوقع استعراض فعالية هذه السياسة من خلال إجراء تقييم مستقل بعد ما يتراوح بين أربع وست سنوات من الموافقة عليها. وستعطي نتائج التقييم مزيدا من الإرشادات لتنفيذ سياسة المساواة بين الجنسين أو تنقيحها.

[46] انظر التقارير العالمية للفجوة بين الجنسين الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي والتقارير عن قوة تكافؤ الجنسين الصادرة عن معهد ماكينزي العالمي.

الملحق

المفاهيم الجنسانية[1]

المفهوم	التعريف[2]
الوكالة	قدرة الفرد أو المجموعة على اتخاذ الخيارات والتصرف بناء على الخيارات التي تم اتخاذها.
التنوع	يشير التنوع إلى كيفية تقاطع مختلف القيم والمواقف ووجهات النظر الثقافية والمعتقدات مع خصائص اجتماعية وديمغرافية مثل الجنس والسن والإعاقة والعرق والأصل الإثني والدين ونوع الجنس والميل الجنسي والهوية الجنسانية والصحة والوضع الاجتماعي والاقتصادي والمهارات في جملة خصائص أخرى. ويكون التنوع جليا في بعض جوانبه لكنه غير جلي في بعضها الآخر.[3] ويسلّم هذا التعبير باحتمال اختلاف أولويات الأشخاص واحتياجاتهم وفرصهم التي تؤثر في قدرتهم على المشاركة بنشاط في تدخلات **البرنامج** أو على الاستفادة منها.
التمكين	عملية بناء القدرات التي يستطيع الفرد من خلالها أن يحدد الخيارات ويتخذ القرارات بشأن حياته.
نوع الجنس والجنس	يشير نوع الجنس إلى الأدوار النابعة من الهياكل الاجتماعية المسندة إلى المرأة والرجل بينما يشير الجنس إلى الفروق البيولوجية بين الذكر والأنثى. وأدوار الجنسين هي أدوار تُكتسب وتتبدّل مع مرور الزمن وتختلف داخل الثقافات وفيما بينها. ويحدد نوع الجنس في الغالب الواجبات والمسؤوليات الواقعة على الأفراد والقيود المفروضة عليهم والفرص المتاحة لهم والامتيازات الممنوحة لهم في أي سياق معين. وإضافة إلى الصفات والفرص الاجتماعية المرتبطة بكون الأفراد رجالا ونساء والعلاقات بين النساء والرجال والبنات والأولاد يشير نوع الجنس أيضا إلى العلاقات بين النساء والعلاقات بين الرجال. ويأخذ التعريف الأكمل لنوع الجنس في الاعتبار الفروق في الميل الجنسي والهوية الجنسانية بما يتجاوز فهم الفرق البيولوجي على أساس المقياس الثنائي بين الذكر والأنثى.
المساواة بين الجنسين	تشير المساواة بين الجنسين إلى المساواة بين النساء والرجال والبنات والأولاد في التمتع بالحقوق والفرص والموارد والمكافآت. ولا تعني هذه المساواة أن النساء والرجال والبنات والأولاد متماثلون، بل تعني ممارستهم للحقوق وتمتعهم بالفرص والأحوال المعيشية، دون أن يحكمها أو يقيدها نوع الجنس، ذكرا كان أو أنثى.
الإنصاف بين الجنسين	يشير الإنصاف بين الجنسين إلى معاملة النساء والرجال والبنات والأولاد على أساس عادل، مما قد يستتبع اتخاذ تدابير إيجابية لتصحيح اختلالات التوازن القائمة وضمان تكافؤ الحقوق والفرص. والمصطلح المفضّل المستخدم داخل الأمم المتحدة هو المساواة بين الجنسين بدلا من الإنصاف بين الجنسين. فالإنصاف بين الجنسين يشير إلى عنصر تفسيري للعدالة الاجتماعية يستند عادة إلى التقاليد أو الأعراف أو الدين أو الثقافة، مما يكون في أغلب الأحيان على حساب المرأة. وقد رُئي أن هذا الاستخدام للإنصاف غير مقبول في سياق الارتقاء بوضع المرأة.
تعميم مراعاة المنظور الجنساني	يشير تعميم مراعاة المنظور الجنساني إلى استراتيجية ترمي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين ويمثل عملية تقييم آثار الإجراءات المقررة، بما فيها التشريعات والسياسات والبرامج، على المرأة والرجل في جميع المجالات وعلى جميع المستويات. وتعميم مراعاة المنظور الجنساني هو النهج المختار في منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لإحراز التقدم بشأن حقوق النساء والبنات باعتبارها مجموعة فرعية من حقوق الإنسان التي تكرّس الأمم المتحدة نفسها لها. وهو لا يعد في حد ذاته هدفا أو غاية. ويعتبر هذا التعميم استراتيجية تستهدف تعزيز المساواة لفائدة النساء والبنات مقارنة بالرجال والأولاد.
التحوّل في المنظور الجنساني	يركّز النهج المفضي إلى تحوّل في المنظور الجنساني على تحويل العلاقات غير المتساوية بين الجنسين (بتغييرها مثلا) من خلال التصدي للمعايير والتحيزات والقوالب النمطية الجنسانية المتأصلة الجذور بهدف النهوض بتقاسم السلطة والتحكم في الموارد وصنع القرارات ودعم تمكين المرأة. ويتجاوز النهج المفضي إلى تحوّل في المنظور الجنساني الفرد ليعالج الأسباب الجذرية التي تديم عدم المساواة بين الجنسين، ومن بينها علاقات القوة غير المتكافئة، والتمييز الجنساني، والمعايير الاجتماعية، والحواجز الهيكلية، فضلا عن السياسات والممارسات.

---

[1] قد تتغير هذه المفاهيم الجنسانية استنادا إلى الاستعراض المزمع إجراؤه لمجموعة الأدوات الجنسانية، التي حددها **البرنامج**.

[2] استُمدت المفاهيم الجنسانية الواردة في هذه السياسة من مجموعة *أدوات* ***البرنامج*** *بشأن المساواة بين الجنسين لعام 2019* ومن *مسرد مصطلحات المساواة بين الجنسين* الشبكي الصادر عن مركز التدريب لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

[3] مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. 2018. *سياسة المفوضية بشأن العمر، ونوع الجنس، والتنوع*.

المفهوم	التعريف[2]
الإدماج	يشير الإدماج إلى نهج للبرمجة يقوم على الاحتياجات والحقوق ويستهدف ضمان تمتع جميع الأشخاص المتضررين بالمعرفة والقدرة على التصرف على قدم المساواة وحصولهم على الخدمات الأساسية وإبداء رأيهم بشأن تصميم هذه الخدمات وتنفيذها.[4]
الحماية	تشير الحماية إلى الأنشطة الرامية إلى تحقيق الاحترام التام للحقوق الجوهرية لجميع الأفراد وفقا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، مع مراعاة الفروق في السن ونوع الجنس والإعاقة والأبعاد المتقاطعة الأخرى للفقر وعدم المساواة.
الإجراءات التي تستهدف تحقيق المساواة بين الجنسين	الإجراءات التي تستهدف تحقيق المساواة بين الجنسين هي تدابير خاصة تستجيب للاحتياجات التي تحدَّد عن طريق التحليل الجنساني ولا يمكن تلبيتها من خلال تعميم مراعاة المنظور الجنساني فقط.[1] وعندما تسبب فجوة في المساواة بين الجنسين بوضوح تهميش مجموعة من الأشخاص مقارنة بغيرهم من حيث فرص الحصول على المساعدات التي تدعم الأمن الغذائي والتغذية أو الاستفادة منها، يكون من الضروري اتخاذ إجراءات تستهدف تلك المجموعة.
تمكين المرأة	تمكين المرأة عملية تسمح للمرأة باكتساب القدرة على التصرف والتمتع بها في حياتها والحصول على الموارد والفرص والسلطة على قدم المساواة مع الرجل. وتمكينا للمرأة لا يجب أن تتمتع المرأة بالقدرات وتحصل على قدم المساواة مع الرجل على موارد وفرص مساوية لموارده وفرصه فحسب بل يجب أيضا أن تتمتع بالقدرة على استخدام هذه القدرات والموارد والفرص لتحديد الخيارات واتخاذ القرارات بوصفها فردا كاملا ومتساويا مع غيره من أفراد المجتمع. ويعني ذلك بالنسبة إلى **البرنامج** وجوب تهيئة الظروف التي تيسّر ولا تقوّض الفرص المحتملة لتمكين المرأة في إطار السياسات والبرامج المتعلقة بالمساعدة الغذائية. وتمكين المرأة الاقتصادي هو عنصر مهم من تمكين المرأة إذ يعد حجر الزاوية لتحقيق المساواة بين الجنسين ويشير إلى قدرة المرأة على النجاح والتقدم من الناحية الاقتصادية وقدرتها على اتخاذ قرارات اقتصادية والتصرف بناء عليها.

[4] "سياسة **البرنامج** بشأن الحماية والمساءلة" (WFP/EB.2/2020/4-A/1/Rev.2).